151 سلسلة محاضرات الإمارات

أفغانستان
تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة مُحاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

رئيس التحرير **محمد خلفان الصوافي**

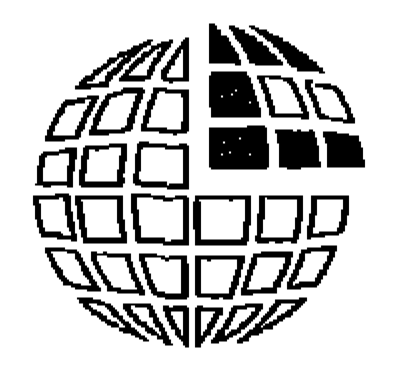
سلسلة محاضرات الإمارات

- 151 -

أفغانستان

تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 3 أيار/ مايو 2011

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-520-2

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-521-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

صادف عام 2011 نقطة تحول في الحملة العسكرية والسياسية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة منذ عقد من الزمن في أفغانستان. وفي شهر تموز/ يوليو 2011 بدأت أفغانستان بتولي المسؤوليات الأمنية لمراكز سكانية مهمة في إطار خطة انتقالية مشتركة بين الناتو وأفغانستان، ستكتمل بحلول عام 2014.[1] وقد تزامن التسليم الأولي مع بدء الانسحاب المزمع للقوات العسكرية الأمريكية من أفغانستان في أعقاب الزيادة العسكرية التي أضافت 30,000 جندي أمريكي في أفغانستان خلال عام 2010 من أجل وقف زخم طالبان وبناء قدرات الحكومة الأفغانية.[2]

إن هذين الحدثين الضخمين ينذران ببداية نهج جديد للجهود المعقدة الساعية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومع ذلك، فإن التقدم لا يمكن أن يُقاس فقط بناءً على عدد المحافظات التي تم تسليمها للقيادة الأفغانية أو على مدى انسحاب القوات الأجنبية خلال السنوات الثلاث المقبلة، فهناك متغيرات أخرى تؤثر في الوضع في أفغانستان والمنطقة. وتشمل هذه المتغيرات قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية، ودرجة مساهمة الجهات الإقليمية الفاعلة في جهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان، والتقدم في جهود المصالحة وإعادة الاندماج في البلد. لقد تم تأسيس المرحلة الانتقالية بناءً على شراكات دولية واسعة وعميقة وعلى دعم دولي طويل الأجل، إذ تواصل أفغانستان تطوير قدراتها المحلية لإجراء انتقال مسؤول ومستدام.

وفي ضوء تجارب السنوات العشر الماضية، ليس من المتوقع التوصل إلى حل للنزاع في أفغانستان بموجب خطوة واحدة، ولكن نتيجة لعملية طويلة ومعقدة. ومن المتوقع أن تكون عملية الانتقال إجراءً مطولاً قد يتخطى الموعد المحدد في عام 2014. وقد تطور الوضع الحالي في أفغانستان على مدى سنوات عديدة نتيجة للردود السابقة المحلية والدولية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية في البلاد. وسيبقى هذا التاريخ يشكل عاملاً حاسماً في المستقبل. ولن تكسب أي قوة عسكرية، أجنبية كانت أم محلية، شيئاً كثيراً ما لم تحسّن الحكومة الأفغانية قدرتها على السيطرة على أراضيها، وتكسب ثقة الشعب، وتمنع عمليات التسلل والتخريب من الخارج. لذا، فإن الانتقال الأمني الكامل في عام 2014 ليس ضماناً للسلام والاستقرار في أفغانستان، كما أن إبرام اتفاق سلام مع حركة طالبان ذاتها لا يمكن أن يعد خطوة واعدة بسلام دائم في المنطقة.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم في أفغانستان إلا من خلال إيجاد "وضع نهائي" "end-state" يقبله الشعب الأفغاني، ولكنه لا يمس المصالح الأمنية المشروعة للجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة وخارجها. وهذا يتطلب معالجة المخاوف الوطنية والإقليمية والدولية المشروعة والمنبثقة عن الوضع في أفغانستان. والمفتاح لتحقيق هذا الهدف هو وضع استراتيجية متكاملة تمزج الاستراتيجية العسكرية مع الاستراتيجيات السياسية والتنموية.

ولوضع مثل هذه الاستراتيجيات، على المجتمع الأفغاني حشد المساعي لتحقيق ما يطمح إليه سكانه، بدلاً مما يفرضه برنامج المساعدة القائم على العرض. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على الموارد وعلى قيادة أفغانية

سليمة وشراكة دولية منسقة والأهم من ذلك؛ الوقت. ونظراً للديناميات المحلية والإقليمية السياسية والأمنية، فإن عملية الانتقال ستكون متعددة الأبعاد ومعقدة ومتقلبة.

تعاين هذه الورقة الظروف السياسية والاستراتيجية اللازمة للانتقال المستدام للمسؤولية الأمنية في أفغانستان بحلول عام 2014 في إطار استراتيجية متجددة للولايات المتحدة وقوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف). وتتطرق هذه الورقة أيضاً إلى الآثار الطويلة الأمد لعملية الانتقال على السلام والاستقرار في أفغانستان وحولها.

لمحة عامة

منذ عام 2001، تطورت الأوضاع في أفغانستان من وضع بسيط نسبياً بعد انتهاء الصراع إلى بيئة تهديد معقدة، تميزت بالإرهاب والتمرد وعديد من التحديات في مواجهة بناء الأمة. وهذا التعقيد المتزايد أربك الحكومة الأفغانية والدول المساهمة، وعرقل تطور أي رؤية موحدة على المدى الطويل، من أجل الوطن وشعبه. وقد تعاملت الأطراف كافة مع القضايا الناشئة بطرائق متباينة وغير منسقة، حيث تألفت العمليات على كل جبهة من ردود فعل مجزأة تجاه الأحداث، بدلاً من المشاريع الاستراتيجية الرامية إلى دعم أهداف طويلة الأجل. إن سوء تنسيق جهود بناء الدولة وتحقيق الاستقرار قد أدى إلى الإخفاق في معالجة حالة انعدام الأمن وازدياد حالات العنف المتصاعدة التي وصلت ذروتها منذ إطاحة حركة طالبان من السلطة عام 2001. ولا يمكن الآن حل التحديات الهائلة في أفغانستان من خلال أسلحة

وأموال الغرب وحسب، ولاسيما إذا ما تم تسليمها بطريقة غير منسقة وعشوائية. كما أن الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية للنزاع الأفغاني تتشابك على نحو لا ينفصم، وتتطلب استراتيجية متكاملة وشراكة دولية.

قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2009، إرسال 30,000 جندي إضافي من القوات الأمريكية إلى أفغانستان في جزء من استراتيجية لوقف زخم طالبان وبناء قدرة الحكومة الأفغانية، بما يتيح للولايات المتحدة بدء سحب قواتها في شهر تموز/ يوليو 2011.[3] إن الطفرة العسكرية التي أعقبت ذلك – والتي رفعت تعداد قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن (إيساف) التي تقودها الولايات المتحدة إلى أكثر من 140,000 جندي (بما في ذلك 100,000 من أعضاء الخدمة الأمريكيين) – واستراتيجية الاستقرار الجديدة التي تركز على السكان هي أول الجهود الجدية لمكافحة التمرد طوال الحرب القائمة منذ تسع سنوات.

اعتمد مؤتمر لندن الدولي المنعقد في كانون الثاني/ يناير 2010 خريطة طريق جديدة لأفغانستان، ومن أهم نقاطها انتقال المسؤولية الأمنية إلى الحكومة الأفغانية، وتعزيز مؤسساتي كبير لإمكانات الأمن القومي في أفغانستان، ودعم خطة الحكومة الأفغانية للمصالحة الوطنية.[4] وأطلق الاجتماع ما يعرف باسم "عملية كابول"، وهي عملية يقودها الأفغان تهدف إلى التعجيل في تمكين البلاد من حكم نفسها بنفسها مع حكومة مسؤولة، والحد من الاعتماد على المجتمع الدولي وتعزيز قواتها الأمنية وتوفير حماية أفضل لحقوق كافة مواطنيها.

وهذه العملية، التي تضمنت أيضاً انعقاد المجلس الوطني الاستشاري للسلام (اللوياجيرغا) في حزيران/ يونيو 2010 والذي صادق على الشروع في محادثات السلام مع المتمردين، بلغت ذروتها خلال المؤتمر الدولي في كابول في تموز/ يوليو 2010، حيث عرضت الحكومة الأفغانية تفاصيل المرحلة في الانتقال تحت قيادة ومسؤولية أفغانية.[5]

في مؤتمر كابول، أعرب الرئيس كرزاي علناً عن رغبته في رؤية قوات الأمن الوطني الأفغانية تأخذ زمام المبادرة في العمليات الأمنية في أنحاء أفغانستان بحلول نهاية عام 2014. وقد أيد حلف الناتو هذا التوجه تماماً، وقدّم تعهدات بالعمل مع أفغانستان على تهيئة الظروف الأمنية والإمكانات التي يمكن للحكومة الأفغانية بموجبها ممارسة سلطتها في جميع أنحاء البلاد.

كما أقر مؤتمر كابول خطة مدتها ثلاث سنوات لتحديد الأولويات وتنفيذها، وهي خطة مبنية على استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية لعام 2008. وتحدد الخطة الجديدة الأولويات الوطنية الأفغانية في خمسة مجالات رئيسية هي: الأمن، والحكم وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمصالحة وإعادة الاندماج، والتعاون الإقليمي.

وتم إقرار هذه العملية خلال قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، حيث اعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي تم إحرازه في أفغانستان الذي أتاح هذا التطور نحو التحول الذي لا رجعة فيه، فتولت الحكومة الأفغانية كامل المسؤولية والقيادة

الأمنية. وبدأ هذا في أوائل عام 2011، بعد إجراء تقويم واتخاذ قرار مشترك بين أفغانستان وحلف شمال الأطلسي.

في وقت لاحق من ذاك العام، اعتمد مؤتمر إقليمي انعقد في إسطنبول بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بحضور ممثلين من أفغانستان واثنتي عشرة دولة مجاورة "بروتوكولاً"[6] لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات ونشاطات المسلحين في أفغانستان وحولها.[7] إلا أن ما يسمى "بروتوكول إسطنبول" لم يلبِّ توقعات أفغانستان بالتوصل إلى تعهد ملزم من جيرانها لإزالة قواعد المتمردين من أراضيها. كما فشل المؤتمر أيضاً في الاتفاق على إنشاء مجموعة إقليمية، على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE)، للإشراف على تنفيذ الالتزامات الإقليمية وتسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي في سياق "مبادرة طريق الحرير الجديد" المدعومة من قبل الولايات المتحدة. وقللت النتائج المتواضعة للاجتماع من احتمالات تحقيق إنجازات هامة في المؤتمر الأكبر في بون خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011، والذي كان يركز على العملية الانتقالية في أفغانستان والتزامات المجتمع الدولي لدعم السلام والتنمية الأفغانية بعد عام 2014.

في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وبعد عشر سنوات من إسقاط نظام طالبان من السلطة في أفغانستان، اجتمعت حوالي مئة دولة ومنظمة دولية في بون لرسم مستقبل أفغانستان لما بعد عام 2014. وتعهد المشاركون معاً بتحقيق الأمن والدعم السياسي والمالي الطويل الأمد لأفغانستان للحفاظ على استقرارها بعد انسحاب القوات الأجنبية في نهاية عام 2014. وفي المقابل، قدمت الحكومة الأفغانية التزامات صارمة لدعم سيادة القانون

ومحاربة الفساد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد.[8] ومع ذلك، فإن المؤتمر قد شابته المقاطعة من جانب باكستان احتجاجاً على غارة جوية أمريكية خاطئة على ما يبدو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 قُتل فيها 24 جندياً باكستانياً بالقرب من الحدود الأفغانية.

وتعد إسلام أباد هي اللاعب الأكثر تأثيراً في إنهاء التمرد في أفغانستان بسبب علاقاتها مع المتمردين الأفغان الذين يستخدمون ملاذات آمنة في باكستان خلال هجماتهم عبر الحدود.

ومن النكسات الأخرى التي أصابت عملية المصالحة في أفغانستان، اغتيال برهان الدين رباني، كبير المفاوضين الأفغان والرئيس الأفغاني الأسبق في أيلول/ سبتمبر على يد انتحاري من طالبان تظاهر بأنه مبعوث سلام. وقد أدى ذلك إلى فتور التوقعات السابقة بأن المؤتمر سيعلن عن تقدم محدد في التوصل إلى تسوية سياسية بين أفغانستان وحركة التمرد التي تقودها طالبان.

وعلى رغم أن مؤتمر بون أكد أن انتقال مسؤولية الأمن في أفغانستان لن يعني التخلي عن هذا البلد، فإن الجهات المانحة لم تقدم التزامات محددة لدعم أفغانستان خلال ما سمي "عقد التحول" (2014–2024). ويقدر الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أن بلاده سوف تحتاج إلى مساعدات خارجية سنوية بحوالي 10 مليارات دولار بعد عام 2014. وقد ترك المؤتمر بعض الأسئلة الهامة من دون إجابات، أهمها: كيف سيتمكن المجتمع الدولي من ضمان الاستقرار في أفغانستان عندما تنسحب القوات الأجنبية في عام

2014 في ظل الظروف التي قد لا تحقق تسوية سياسية، في حين أن قوات الأمن الوطني الأفغانية تفتقر إلى القدرة على التعامل مع التهديدات على نحو فعال؟ ومن المتوقع أن يتم تناول بعض هذه القضايا في اجتماع قمة حلف شمال الأطلسي في أيار/ مايو 2012، يليها عقد مؤتمر للمانحين في طوكيو في تموز/ يوليو.

وعملية الانتقال مبنية الآن على عدد من الافتراضات:

- امتلاك قوات الأمن الوطني الأفغانية القدرة على التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل مستقل أو في ظل تخفيض وجود القوات الأمريكية.
- تحرك عملية المصالحة في أفغانستان قدماً نحو نقطة تؤدي إلى انخفاض مستوى التهديد.
- إزالة ملاذات طالبان في باكستان أو التقليل منها من خلال التعاون مع الحكومة الباكستانية.
- التقدم نحو تنفيذ الإصلاحات السياسية التي تعهدت بها الحكومة الأفغانية في جزء من عملية الانتقال، وجعل الحكومة ممثلة على نطاق واسع ومسؤولة أمام الشعب.

السياق الاستراتيجي

مع انتهاء السنة العاشرة للتدخل العسكري في أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة، يستمر السياق الاستراتيجي في المنطقة بالتغير.

وهناك ثلاث جهات رئيسية فاعلة على الساحة السياسية الأفغانية وهي: الحكومة الأفغانية وقوات المعارضة المسلحة وقوات إيساف التي تقودها الولايات المتحدة. وتصطف القوى الداخلية والخارجية الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر خلف إحدى هذه القوى الرئيسية الثلاث. وعلى رغم الصراع الدائر في البلاد وتشعباته التكتيكية، فإن التفاعل بين هذه القوى هو ما سيشكل مستقبل أفغانستان من حيث هي دولة ومنطقة جغرافية مع إمكانية إما منع الهجمات الإرهابية العابرة للحدود وإما تسهيلها.

إن زيادة الوجود العسكري في أفغانستان متمثلاً بإرسال 30,000 جندي إضافي قد لجم زخم حركة طالبان في المناطق الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم الكبير في بناء قوات الأمن الوطني الأفغانية يسمح بالانتقال التدريجي للمسؤولية الأمنية إلى يد أفغانستان، على حين تقوم الولايات المتحدة بخفض وجودها العسكري. ويدعم التطوران كلاهما الدعوات لسحب القوات تدريجياً على مدى ثلاث السنوات المقبلة أو قبل ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة تكاليف العملية العسكرية في أفغانستان، والتي تترافق مع ازدياد الضغوط على الميزانية في الولايات المتحدة، إلى جانب مقتل أسامة بن لادن على يد القوات الأمريكية الخاصة في باكستان، الذي يعد من أهم الأسباب الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة في أفغانستان، قد أدت إلى تراجع دعم الحرب وزيادة الضغوط السياسية على إدارة أوباما لإيجاد طريقة للخروج من الصراع الذي يبدو دونها نهاية.

وقد أحدث هذا الوضع تحولاً في موقف واشنطن فأصبحت تدعم التفاوض مع قيادة طالبان. وجاء أول تغير واضح في موقف واشنطن بشأن

المصالحة في أفغانستان على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أثناء خطابها السياسي الذي ألقته بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2011 مشددة على ضرورة تحقيق المصالحة السياسية، حيث أشارت إلى أن عديداً من الأفراد قد يتركون صفوف طالبان إذا ما وجدوا سبلاً أخرى لتحسين حياتهم.[9]

إن التحدي الاستراتيجي الرئيسي في أفغانستان هو كيفية مواجهة حركة التمرد المتزايدة التي لديها قواعد خارجية، في حين أن الحكومة تعاني ضعفاً كما يعاني الدعم الخارجي لها اضطراباً. وتحاول الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون التصدي لهذه التحديات من خلال اتخاذ تدابير لخفض مستوى التهديد، وذلك من خلال مفاوضات السلام مع حركة طالبان وعبر التعاون الإقليمي، وتعزيز الأمن في أفغانستان والقدرة على الحكم لمواجهة التهديدات. ومازال التأييد لإنهاء النزاع من خلال الوسائل السلمية يزداد. ومع ذلك، لا توافق في الآراء بشأن الثمن الذي ينبغي دفعه لكسب السلام مع المتمردين. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي اتفاق سلام مع المتمردين أن يضمن السلام ما لم تتم معالجة المظالم ضد الحكومة، إذ إن هذه المظالم تؤجج الصراع.

ومن أجل موازنة التهديدات الأمنية في المنطقة عند انسحاب الجيش الأمريكي، تأمل الحكومة الأفغانية ترتيب شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، تشمل بقايا الوجود العسكري الأمريكي (ربما 20,000–30,000 جندي) في أفغانستان إلى ما بعد عام 2014. كما تعد هذه الشراكة مطلباً لأمريكا من أجل تحقيق أهدافها الأمنية لمكافحة الإرهاب في المنطقة. وعلى رغم أن البلدين اتفقا على نحو 90٪ من الصفقة،[10] فإن الخلافات بشأن

الغارات الليلية المثيرة للجدل التي تنفذها القوات الأمريكية الخاصة على منازل الأفغان لاستهداف مسلحين مشتبه بهم وتشغيل مراكز الاحتجاز يمكن أن تؤخر الاتفاق لمدة أسابيع أو أشهر.

ويتزامن الانتقال الأمني في عام 2014 مع الانتخابات الرئاسية في أفغانستان. وبما أن الدستور الأفغاني لا يسمح للرئيس كرزاي بترشيح نفسه لولاية ثالثة، فإن الانتقال السلس للسلطة إلى رئيس منتخب جديد وتوسيع القاعدة السياسية للحكومة سيكون لهما تأثير إيجابي في الاستقرار الديمقراطي في البلاد. وفي ظل غياب هذا التحول، يمكن أن تنزلق البلاد إلى ماضيها المضطرب حيث كان القادة مترددين في نقل السلطة سلمياً، مما سيغرق البلاد في صراع أهلي متجدد. وتدعو الحاجة لبذل جهود جادة من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى وضع الأسس لمرحلة انتقالية خالية من المتاعب.

ويستمر المتمردون بقيادة طالبان بزيادة الضغط من خلال أعمال الإرهاب والترهيب. وتهدف عمليات طالبان، من خلال عدد قياسي من الهجمات الانتحارية والاغتيالات والتفجيرات باستخدام العبوات الناسفة، إلى استعادة ما فقدته العام الماضي في الجنوب وإضعاف عزم الحكومة الأفغانية من خلال استهداف قوات الأمن الأفغانية وحلف شمال الأطلسي والمسؤولين الحكوميين الرئيسيين. كما يشير تزايد أعمال العنف التي بلغت ذروتها هذا العام إلى أن حركة طالبان تسعى لتحقيق مكاسب عسكرية لتحظى بموقف أقوى في ظل الانسحاب الوشيك لقوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان، وتحقيق موقع متميز تستطيع من خلاله التفاوض على صفقات في المستقبل. وتستغل طالبان بشكل كبير ضعف الحكومة

الأفغانية وتناقص شعبيتها في محاولة للفوز من خلال التشكيك بنظام كابول والمؤيدين الخارجيين لهذا النظام. وقد عانت طالبان مؤخراً جراء سلسلة من النكسات العسكرية، ولاسيما في قواعد قوتها في ولايتي قندهار الجنوبية وهلمند. ومع ذلك، فإنه ما لم تتم السيطرة بشكل فعال على المناطق التي تم تطهيرها من المتمردين وإعادة بنائها من خلال الحكم الرشيد والتنمية، فإن المكاسب العسكرية قد لا تدوم. وتفتقر طالبان إلى القدرة على إطاحة الحكومة الأفغانية بالقوة، حتى عندما تغادر قوات حلف شمال الأطلسي، لكن بإمكانها أن تحد من وصول الحكومة إلى مناطق خارج المراكز الحضرية الرئيسية لمنع إعادة الإعمار والحد من النفوذ اللازم لكسب تأييد وتعاون الشعب.[11]

وفي داخل المنطقة، دفعت الشكوك حول مستقبل أفغانستان الدول المجاورة للبحث عن وكلاء ومناطق نفوذ سياسي. ويتضح ذلك بشكل خاص في مواقف حكومتي إيران وباكستان. ويشهد التحالف الدولي الأولي الذي تشكل عام 2001 لتحقيق الاستقرار في أفغانستان (والذي يضم إيران وروسيا ودول آسيا الوسطى) تصدعاً متزايداً، الأمر الذي يعوق التعاون الإقليمي في جهود مكافحة الإرهاب والتمرد. ومن المفارقات أن دول المنطقة تتشارك الرغبة في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان، حيث تتقاطع معظم المصالح ذات الأولوية بالنسبة لهم، إلا أن سبل السعي لهذه المصالح متباينة. فعلى سبيل المثال، تدعم كل من الهند وباكستان التسوية السلمية في أفغانستان ولكن أياً منهما لا تريد أن ترى منافستها تظهر بمزيد من النفوذ في أفغانستان نتيجة لعملية السلام. لذلك تسعى كل منهما إلى

صياغة العملية بما يؤمن لها مصالحها. وتؤيد جميع الجهات الفاعلة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، ولكن ليس هناك توافق في الآراء حول آلية هذا الانسحاب وتوقيته. وتؤيد باكستان وعدد من دول حلف شمال الأطلسي انسحاباً سريعاً للقوات، في حين أن أفغانستان والهند تنظران إلى الانسحاب السريع باعتباره خطوة تزعزع الاستقرار وفرصة للمتمردين والجيران لإعادة شن حرب بالوكالة.

ولدى طالبان والجماعات المتمردة الأخرى ملاذات آمنة في باكستان، وبدرجة أقل في إيران مما يساعدها على الاستمرار بالتمرد في أفغانستان. وما بقيت باكستان تسمح لطالبان باستخدام أراضيها، والحصول على مساعدة من الاستخبارات الباكستانية في هجماتها ضد الحكومة الأفغانية وقوات حلف شمال الأطلسي فإن التمرد سيستمر. وعلى رغم أن باكستان حليف للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب والتطرف، فإنها تنظر إلى التحدي في سياق مصالحها الإقليمية بما في ذلك رؤيتها الجيوسياسية لأفغانستان باعتبارها العمق الاستراتيجي في النزاع الذي طال أمده مع الهند حول كشمير.

لقد قامت باكستان بعدة محاولات في الآونة الأخيرة للمساعدة على تثبيت نظام مذعن وخاضع في كابول، بما في ذلك حكومة طالبان (1994-2001). وعلاوة على ذلك، قامت باكستان برعاية ودعم الميليشيات الإسلامية والأحزاب في المناطق المتاخمة لأفغانستان بشكل منهجي لتحييد القوميات العرقية من الباشتون والبلوش، ولدعم صراعها مع الهند أيضاً. وبما أن الجماعات الإسلامية تتمتع ببنية تحتية واسعة من العناصر الدينية

والاجتماعية والقبلية والمالية، فهي تشكل مصدر الدعم الرئيسي لحركة طالبان.

والمفتاح الرئيسي للتغلب على العقبة الحالية أمام السلام والاستقرار يتمثل بتنسيق الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، فضلاً عن تحسين شرعية وقدرة الحكومة الأفغانية واتباع نهج شامل لوقف مساعي اللاعبين الإقليميين لتحقيق مصالحهم الخاصة في أفغانستان على حساب منافسيهم.

الانتقال: إلى ماذا؟

تسعى الجهات الفاعلة في المشهد السياسي الأفغاني جاهدة لتحقيق بعض المكاسب الوقتية في أفغانستان والمنطقة في ظل عدم وجود رؤية مشتركة للغاية النهائية بحلول عام 2015 وما بعده. من الواضح أنه في الجهود الاستراتيجية لأي تحالف لا يكون تعريف الغاية النهائية مشتركاً دائماً بين كافة أصحاب المصلحة، وليست أفغانستان استثناء من هذه القاعدة. وترتبط رؤية الغاية النهائية بالأهداف الاستراتيجية لمختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة وأفغانستان ودول المنطقة وغيرها من الجهات الفاعلة. ففي حين أن السلام الدائم والاستقرار في البلاد هو "الغاية" بالنسبة لأفغانستان فإنه يعد "وسيلة" لضمان المصالح الأمنية للولايات المتحدة وحلف الناتو في المنطقة. وتدعم الجهات الفاعلة الإقليمية السلام في أفغانستان، ولكن السلام الذي يخدم أهدافها المتباينة.

إن نقل المسؤولية الأمنية إلى يد السلطات في أفغانستان بحلول عام 2014، والتعزيز المؤسسي لقدرات الأمن القومي في أفغانستان ودعم خطة الحكومة الأفغانية للمصالحة الوطنية، هي الأهداف المشتركة المعروفة لقوات الناتو بقيادة الولايات المتحدة.[12] كما أن مستوى التزام حلف الناتو بتحقيق الاستقرار في أفغانستان بعد عام 2014 غير واضح، وسوف يعتمد على التطورات الدولية والإقليمية الغامضة.

كما أن تباين الرؤى بين الأطراف الفاعلة حول الغاية النهائية واختلاف مستوى إلحاحهم والتزامهم غير المتكافئ للتعامل مع الصراع، هو ما يشكل اختيار الاستراتيجية المناسبة. وكما كانت الحال في فيتنام، فقد فشلت الولايات المتحدة مطولاً بتحديد الغاية النهائية الصحيحة من الناحية الاستراتيجية والتشغيلية في أفغانستان. وأدى ذلك إلى قيام القادة العسكريين والسياسيين بإنشاء غاية نهائية خاصة بهم، والتي خدمت على الأرجح مصالحهم ومكاسبهم الخاصة. وكان التدخل الدولي في عملية بناء الدولة فكرة طرأت لاحقاً في الكفاح ضد الإرهاب العالمي، وكان مدفوعاً بالرغبة في إزالة الخطر الذي يتهدد الولايات المتحدة والمنبثق من الأراضي الأفغانية.

في السابق، تسبب غياب رؤية مشتركة حول أفغانستان بغشاوة حالت دون التمييز بين الوسائل والغايات. وغالباً ما كانت الوسائل تحدد الأهداف وكثيراً ما كانت التكتيكات تحرك الاستراتيجية، وفي كثير من الأحيان كان العرض يحدد الطلب، كما أن الضرورات القصيرة الأجل غالباً ما كانت تتخذ أسبقية على الأولويات الطويلة المدى. كما أدت هذه الرؤية الفاشلة إلى تساؤل عديد من الناس حول العملية التي تقودها الولايات المتحدة إن كانت تهدف

إلى تأمين أفغانستان أم إعادة تشكيل جنوب آسيا بالكامل أو ببساطة تهيئة الظروف لخطة خروج مسؤولة. لكن، وكما تبين تجارب السنوات العشر الماضية، فإن توحيد جهود وتنسيق أعمال أصحاب المصالح الذين يتمتعون بقدرات غير متساوية واهتمامات سياسية متباينة، في بيئة شديدة التقلب والدينامية، ثبت حتى الآن أنه أمر مستحيل. ومفتاح النجاح في المستقبل هو رؤية مشتركة للغاية النهائية في أفغانستان، وبناء القدرات المحلية لتحقيق هذا الهدف.

والمصلحتان الوطنيتان الحيويتان للولايات المتحدة هما هزيمة القاعدة والمتطرفين الآخرين الذين يشكلون تهديداً إرهابياً عبر الحدود الوطنية إلى أراضي الولايات المتحدة وحلفائها، ومنع هذه الجماعات من الحصول على المواد النووية. وبناء على هاتين المصلحتين الحيويتين، وضعت الولايات المتحدة هدفاً أساسياً يتمثل بشل وتفكيك وهزيمة تنظيم القاعدة، ومنع عودته إلى أفغانستان أو باكستان. وتشير هذه المصالح الحيوية والأهداف الأساسية إلى باكستان، وليس أفغانستان، ففي باكستان كبار قادة تنظيم القاعدة والأسلحة النووية. وعلى رغم أن الولايات المتحدة ليس لها أي مصلحة حيوية في أفغانستان، فإن عدم الاستقرار في أفغانستان يؤجج الاضطراب في باكستان. كما أن وجود نقطة انطلاق في أفغانستان يساعد الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في باكستان.

ويوجد للولايات المتحدة أهداف محددة في أفغانستان، وهي حرمان تنظيم القاعدة من الملاذ الآمن، وحرمان حركة طالبان من القدرة على إطاحة الحكومة الأفغانية.[13] ولدعم هذه الأهداف، تواصل الولايات المتحدة

وقوات التحالف دحر تمرد طالبان من أجل توفير الوقت والمساحة لزيادة قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية والحكومة الأفغانية ليتمكنوا من تولي زمام الأمور لتحقيق الأمن في أفغانستان مع نهاية عام 2014.

وإذا ما اعتبرنا أن الغاية النهائية هي حكومة مستقرة في أفغانستان، فمن المفترض عندئذ أن تستهلك العملية كمية هائلة من "الوسائل" لتحقيق ذلك، أي الوقت والمال والجنود والموارد. ومع الالتزام المعلن لحلف الناتو، والذي صدر في مؤتمر لشبونة، فإن الدعم الشعبي في دول الناتو لمشاركة مطولة في أفغانستان آخذ في التراجع. وينعكس هذا التوجه على نحو متزايد في دوائر صنع السياسة في الولايات المتحدة والدول الأوربية التي تقدم القوات. وهناك دعوات لإجراء تغيير كبير في التزام الولايات المتحدة في أفغانستان، كما أن هناك تحذيرات من أن الانسحاب غير الواقعي للقوات الدولية واتباع نهج الحد الأدنى من شأنه أن يزيد زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وفي ظل كل هذه الاعتبارات، فإنه من الواضح أن مهمة تحقيق الغاية النهائية المطلوبة في أفغانستان بحلول عام 2014 تواجه كثيراً من الغموض. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها لن تكون قادرة على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة إذا ما بقيت أفغانستان تدور في دوامة الاضطراب المتزايد. ولذلك، ومن أجل تحقيق أي نجاح دائم في أفغانستان، على التحالف بقيادة الولايات المتحدة تركيز جهوده حول المساعدة بتشكيل حكومة مشروعة قابلة للحياة في أفغانستان بإمكانها أن تحظى بثقة الشعب ودعمه. وفي هذا السياق، ينبغي بحلول عام 2015 رؤية الدولة الأفغانية دولةً تتمتع بمزيد من الاكتفاء الذاتي والاستقرار، ولا تؤوي مجموعات إرهابية،

ويمكنها البقاء والنهوض بمهامها في ظل انخفاض الوجود العسكري الدولي والمساعدات الخارجية.

وبعد عام 2014، ستتمحور رؤية الغاية النهائية حول استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المدعومة دولياً، والتي تصور مكونات الدولة الأفغانية بحلول عام 2020:

- ديمقراطية إسلامية دستورية مستقرة تعيش بسلام مع نفسها ومع جيرانها، وتقف بكرامة كاملة في الأسرة الدولية.
- أمة متسامحة وموحدة وتعددية تحترم تراثها الإسلامي والتطلعات العميقة الجذور نحو المشاركة، والعدالة، والمساواة في الحقوق للجميع.
- مجتمع من الأمل والرخاء قائم على اقتصاد السوق بقيادة القطاع الخاص وعلى العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.[14]

يتطلب تحقيق رؤية عام 2014 مزيجاً من الاستراتيجيات العسكرية والسياسية لمواجهة التحديات الأمنية الجارية في أفغانستان، وتشكيل البيئة الاستراتيجية للحد من تهديدات عدم الاستقرار إلى مستوى يمكن التعامل معه باستخدام مقدرات قوات الأمن الأفغانية المعززة، والمساعدة الدولية المخفضة. وبناءً على نجاح عملية الانتقال، فإن تحقيق الغاية النهائية على المدى الأبعد بحلول عام 2020 سيتطلب تخفيض الوجود العسكري الأجنبي إلى جانب حزمة مساعدات دولية مستدامة لتمكين التنمية المدنية والعسكرية على المدى الطويل في أفغانستان.

عناصر الاستراتيجية الشاملة

إن استراتيجية الانتقال لا تأتي من فراغ بل تأخذ شكلها وفقاً لأهدافها. فهي عملية تعاقب لسلسلة متصلة من الجهود موجهة نحو تحقيق الهدف النهائي، أي الغاية النهائية في أفغانستان عام 2014 وما بعده. وتتحرك العملية في بيئة من الإرادات الجدلية، لذلك فإن التفاعل في الجانبين قد يسبب تغيرات مستمرة في الوضع الذي يتعين على الاستراتيجية التكيف معه من أجل تحقيق النجاح.

ولايزال بالإمكان توجيه تصحيح المسار لبلوغ الغاية المحددة أو فرض تغيير في نهاية المطاف. لذا، ومن أجل تحقيق استراتيجية انتقالية متجانسة في أفغانستان، لابد لها من أن تربط بين الغايات والطرائق والوسائل. وأي تغيير من حيث الموارد أو الإطار الزمني للحفاظ على الجهد سيؤدي حتماً إلى تغيير في الغاية النهائية. وفي الوقت نفسه، فإن التقدم نحو تسوية سياسية يقلل من الحاجة للموارد ويخفض مدة وجود بقايا القوات الأجنبية في أفغانستان.

وعلى النسق نفسه، فإن عدم إحراز تقدم في محادثات السلام وتردد باكستان في إزالة الملاذات الآمنة للمتمردين على أراضيها سيؤديان إلى تفاقم الوضع الأمني في أفغانستان مما يتطلب دعماً دولياً مستمراً. وما لم يتم تطوير قدرة قوات الأمن المحلية والحكومة على نحو كاف، فإن سحب الدعم الدولي بشكل كبير بحلول عام 2014 سيحوّل أفغانستان مرة أخرى إلى بوتقة حرب إقليمية بالوكالة.

إن الاستجابة المرنة للتحديات الأمنية الجارية في أفغانستان وفي تشكيل البيئة الاستراتيجية للانتقال إلى السلام المستدام، تتطلب اتباع نهج متكامل يجمع بين الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والتنموية. ولا ينبغي اعتبار الاستراتيجية السياسية للتفاوض نهجاً بديلاً، بل هي جهد مكمل. ولا تعني الاستراتيجية السياسية إبرام اتفاق مع حركة طالبان، ولكن يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع وأسباب انعدام الأمن لتشمل بنية الدولة والحكم والتنمية الاقتصادية التي تسهم في تحقيق السلام المستدام.

لذلك، فإن الاستراتيجية السياسية تتخطى التعامل مع المسلحين، ويجب أن تحدد نوع الدولة التي يكون الأفغان على استعداد للعيش فيها والتي لا تعدها القوى الإقليمية والدول المجاورة تهديداً. ويجب أن تهدف إلى بناء دولة مستقرة وقادرة على الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي، وتمنع الشبكات الإرهابية من العودة إليها. وهذا الأمر يحتاج إلى المؤسسات والعمليات اللازمة لتحسين تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والقانونية، وهزيمة التمرد من خلال حشد الدعم من الشعب الأفغاني. وينبغي للاستراتيجية العسكرية أن تلعب دوراً مسانداً لخلق مساحة للاستراتيجية السياسية للعمل بفعالية وإقناع المتمردين بأنهم لا يستطيعون الفوز عسكرياً.

هناك ارتباط وثيق بين الاستراتيجيات السياسية والعسكرية. تاريخياً، استغرقت عمليات إنهاء حركات التمرد عن طريق التفاوض مدة طويلة من الزمن، وقد أجريت بالتوازي مع القتال. لذا، مهما كانت الاستراتيجية المتبعة، فعلى الأرجح أن تجري المحادثات ويجري القتال في الوقت نفسه لبعض الوقت إلى أن يتم خلق بيئة مواتية للتسوية المستدامة. وهذا المبدأ يعزز

المفهوم المسمى نهج "القتال والمحادثات والبناء" الذي روّجت له الولايات المتحدة مؤخراً. وحسبما قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: «إننا نريد القتال والمحادثات والبناء في نفس الوقت. يعود السبب في ذلك جزئياً لاختبار إن كان لدى هذه المنظمات (طالبان) أي استعداد للتفاوض بحسن نية. وتشير الأدلة إلى اتجاهين مختلفين».[15]

ويمكن الاضطلاع بمعظم المهام المختلفة للاستراتيجية في وقت واحد. ومع ذلك، فإنه اعتماداً على ترابط الأحداث وضيق الوقت، هناك بعض الإجراءات التي لا يمكن اتخاذها حتى اكتمال المهمة السابقة. على سبيل المثال، يمكن الشروع في محادثات السلام الموضوعية عندما يُقنع الضغط العسكري المتمردين أنهم لا يستطيعون الفوز عسكرياً. فالمصالحة وإعادة إدماج المقاتلين المحليين الذين ينضمون إلى الحكومة لا يمكن تحقيقهما ما لم تصبح الحكومة المحلية قادرة على حماية المتمردين السابقين، وما لم توفر لهم حياة منتجة يسودها السلام.

وفي عمليات الاستقرار المعقدة في أفغانستان، يجب على الاستراتيجية أن تحدد بوضوح سلسلة من النشاطات التي يجب إنجاز بعضها تباعاً، في حين قد يتعين تنفيذ بعضها الآخر بالتوازي مع مهام أخرى. ويجب أن تكون العملية محددة بجدول زمني، وعلى كافة الأطراف استخدام مقاييس مشابهة لقياس التقدم المحقق. وفي هذا السياق، فإن العملية الاستراتيجية مشابهة لنموذج تقويم البرامج ومراجعة التقنيات (PERT) المصمم لتخطيط وتنفيذ وتنسيق المشاريع المعقدة.[16]

الاستراتيجية العسكرية

بسبب تعقيدات البيئة الإقليمية، فإنه لا حلّ عسكرياً للنزاع في أفغانستان. وينبغي أن يأتي السلام المستدام من خلال تسوية سياسية، ومع ذلك يمكن خسارة الصراع عسكرياً. ومن دون تحقيق مكاسب عسكرية في الميدان، لا يمكن لعناصر الاستراتيجية السياسية النجاح، فالمتمردون لن يكون لديهم حافز يذكر للدخول في محادثات سلام ذات مغزى، والحكومة لن تكون قادرة على الاحتفاظ بالمناطق المتنازع عليها لإقامة حكومة محلية فعالة وكسب السكان إلى صفها؛ كما أن الجهات الفاعلة الإقليمية ستواصل نهج الحيطة في رهاناتها. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى التقدم العسكري يفسح المجال لإثارة الشكوك بين الدول التي توفر القوات حول الحكمة من تنفيذ المهمة.

والاستراتيجية العسكرية التي اعتمدها الرئيس أوباما في عام 2009 لقوات حلف شمال الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان هي استراتيجية مكافحة التمرد التي تهدف إلى تقليل زخم حركة طالبان، وبناء القدرات الأمنية الأفغانية الوطنية، وخلق مساحة للاستراتيجية السياسية لتعمل بشكل فعال. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية بالفعل قدرتها على إضعاف المتمردين في ولايتي هلمند وقندهار، وفي أجزاء من ولاية بكتيا الكبرى في شمال أفغانستان أيضاً.

ويضفي تحليل كمي ونوعي أجرته مؤسسة راند مؤخراً حول 89 حالة تمرد، المصداقية على فاعلية استراتيجية مكافحة التمرد التي تشكل سياسة

الولايات المتحدة بشأن أفغانستان. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن فرص نجاح نهج الحد الأدنى البديل ضئيلة جداً. وفي جميع الحالات التي تمت دراستها تقريباً، تبين أن التطبيق المباشر والمتسق للمنهجية الأساسية لمكافحة التمرد هو فقط ما يعطي نتائج إيجابية.[17]

وعلى رغم الإنجازات التي تحققت مؤخراً في بعض أجزاء أفغانستان، فإن الاستراتيجية العسكرية غير قابلة للاستمرار في نهاية المطاف. ولا يمكن أن تستمر المكاسب الأمنية من دون إصلاح جوهري في الحكومة وبناء قوات الأمن الوطني الأفغانية التي تتمتع بالكفاءة والوصول إلى المفسدين في الداخل والخارج. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لعملية مكافحة التمرد أن تنجح ما لم تتم إزالة ملاذات المتمردين الخارجية عبر التعاون الباكستاني.

إن الاستراتيجية العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة تضع خطة لانسحاب تدريجي للقوات الأمريكية ابتداءً من هذا العام، ونقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية تدريجياً عندما تصبح أكثر قدرة على القيام بهذه المهمة. والموعد المستهدف المتوقع لهذا التحول هو عام 2014.[18] وتدعو خطة انسحاب القوات الأمريكية التي أعلنها الرئيس أوباما في 22 حزيران/ يونيو 2012 إلى سحب 10,000 جندي من أفغانستان بحلول نهاية العام يليها سحب 23,000 جندي إضافي بحلول نهاية الصيف المقبل. وهذا يعني أن كافة القوات الإضافية التي تم إرسالها إلى أفغانستان منذ كانون الأول/ ديسمبر 2009 ستعاد إلى الوطن. وعلى رغم أن عملية الانسحاب تأتي تماشياً مع خطة الرئيس أوباما لعام 2009 لزيادة القوات العسكرية، فإن تخفيض عدد القوات يسير بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً. لقد اختار الرئيس

أوباما سحب القوات الإضافية على وجه السرعة. وقد جاء القرار متحدياً نصيحة القادة العسكريين بالانسحاب البطيء.[19] إن خطة الرئيس الذي علق بين مطرقة حرب لا تحظى بشعبية وسندان حملة الانتخابات المقبلة، جاءت لتحقيق التوازن بين الاحتياجات العسكرية والضغوط السياسية في الداخل.

لذا، فقد أعلنت عديد من بلدان حلف الناتو التي تساهم في القوات خططاً لسحب جنودها بجداول زمنية مماثلة. إذ كان يعتزم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قبل نهاية عام 2011 سحب "عدة مئات" من القوات الفرنسية في أفغانستان التي يقارب عددها 4000 جندي.[20] وتخطط المملكة المتحدة للحد من عدد جنودها البالغ 9000 جندي بواقع بضع مئات نهاية هذا العام. كما أن ألمانيا التي ينتشر لها 5000 جندي في شمال أفغانستان أشارت إلى أنها ستبدأ سحب قواتها في نهاية هذا العام.[21]

وفي أفغانستان، ومع أن الرئيس كرزاي وأعضاء حكومته قد رحبوا بخطة الانسحاب الأمريكية، فإن عديداً من الأفغان يخشون عواقب هذا الانسحاب حيث يرون أن حركة طالبان لم تنهزم بعد، كما أنهم يشككون في قدرة القوات الأفغانية على الدفاع عنهم.[22] ويحذر آخرون من أن الخفض السريع لقوات الناتو قد يرسل رسالة تنم عن تخلي الناتو عن أفغانستان، مما قد يؤدي إلى إعادة تجميع صفوف حركة طالبان واستعادة نشاطاتها.[23]

ومن المقرر أن تتحدد وتيرة خفض القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان "حسب الظروف". وتشمل هذه الظروف مستوى تهديد المسلحين والعنف في البلاد والقدرة المؤسسية للحكومة الأفغانية. وفي ظل

الظروف الأمنية غير المواتية، سيوفر الانسحاب السريع للقوات الأمريكية فراغاً يمكن أن يؤجج الحرب الأهلية ويهيئ في نهاية المطاف لعودة تنظيم القاعدة والجماعات المتشددة الأخرى إلى البلاد. كما أن الانسحاب السريع قد يؤدي إلى تقليل فرص زعماء المتمردين من طالبان وغيرها لقبول الدعوات من جانب الولايات المتحدة وحلفائها والرئيس الأفغاني حامد كرزاي لبدء التفاوض على تسوية سياسية. ومع ذلك هناك تضارب بين الانسحاب "المحدد التوقيت" و"المستند للظروف". فالأول هو انسحاب محدد مبني على جدول زمني، في حين أن الأخير مشروط وغير مؤكد. وأحدهما يأخذ بعين الاعتبار المطالبات الداخلية في أمريكا لانسحاب سريع، في حين أن الآخر يلبي مطالب الأفغان لوجود مطول للقوات الأمريكية في بلادهم لتجنب مخاطر استيلاء طالبان على البلاد أو اندلاع حرب أهلية. ويجب التوفيق بين هذين الخيارين المتضادين من خلال اتخاذ تدابير استراتيجية وسياسية.

ماذا سيكون تأثير رحيل القوات على الساحة الأفغانية السياسية والعسكرية؟ يجب تقويم هذا الأمر في سياق أوسع للترابط بين وتيرة الانسحاب ومستوى التقدم في محادثات السلام مع المتمردين، ودرجة التعاون من جانب الدول المجاورة لأفغانستان، وخاصة باكستان، في وقف تدفق هجمات المتمردين عبر الحدود الوطنية. ومن الواضح أن انسحاب 10,000 جندي في عام 2011 لن يُحدث تغييراً كبيراً، لكن انسحاب 23,000 جندي آخرين، وهو ما يزمع تنفيذه على مدى "موسم القتال" في الربيع والصيف المقبلين، يمكن أن يقلب الموازين العسكرية في وقت حاسم.

ويشكك الأفغان والأطراف الفاعلة الإقليمية في صحة أسباب الانسحاب الأمريكي السريع، والتي تم شرحها على النحو التالي: الحاجة إلى إعادة التركيز على تنظيم القاعدة بدلاً من طالبان؛ ووجود مؤشرات على إضعاف زخم حركة طالبان؛ والتقدم المحقق في تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية للدفاع عن بلدهم.[24]

لكن إعادة التركيز على تنظيم القاعدة يتطلب التركيز المستمر على التمرد في أفغانستان. قد يكون هناك عدد محدود من مقاتلي القاعدة في أفغانستان اليوم، ولكن تأثير الشبكة الإرهابية قد ازداد بشكل ملحوظ من خلال دعمها السياسي والتقني والنفسي والدعم اللوجستي عبر الحدود الوطنية للمتمردين في البلاد.

على الصعيد النوعي، فإن تنظيم القاعدة يقدم دعماً أكثر كفاءة للتمرد مقارنة مع الدعم الذي كان يقدمه في تسعينيات القرن الماضي عندما كانت الشبكة الإرهابية تتخذ من أفغانستان مقراً لها. من الممكن أن يكون زخم طالبان قد تراجع محلياً، ولكن الانسحاب السريع للقوات في موسم القتال العام المقبل سيؤدي إلى تقويض المكاسب أيضاً. ويفترض أنه بحلول صيف عام 2012، سيكون هناك مزيد من قوات الأمن الأفغانية لأخذ زمام المبادرة الأمنية في أنحاء البلاد.

من المعروف أنه سيتم تدريب مزيد من القوات الأفغانية العام المقبل، إلا أن بناء قدراتها المهنية سيستغرق وقتاً أطول وقد لا تكون قادرة على ملء الفجوة التي يخلفها انسحاب القوات الأجنبية في أقل من سنة. ومن بين الآثار السلبية لهذه الانسحابات المتزامنة ظهور مفهوم جديد يفيد بأنه تم

التخلي عن أفغانستان بالإضافة إلى الشكوك بشأن المستقبل. إن هذه الشكوك قد تعقد الجهود الرامية إلى جذب المتمردين للدخول في محادثات السلام التي تهدف أيضاً إلى تشجيع الأطراف الإقليمية الفاعلة على التصدي لنشاط المسلحين وحرمانهم من ملاذاتهم في أراضيها.

هناك مخاطر حقيقية تنطوي على عدم نجاح عملية السلام بحلول عام 2014، إما بسبب عدم اهتمام طالبان وإما لعدم الالتزام بالعملية من جانب الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية. في هذه الحالة يجب أن تتوقع الاستراتيجية وجوداً دولياً أكبر ولمدة أطول إلى أن يتمكن من فرض الوضع العسكري الذي تستطيع قوات الأمن الأفغانية النهوض به. وفي الوقت نفسه، على الحكومة الأفغانية التركيز على حلول إعادة الاندماج المحلية من خلال كسب تأييد السكان والتصدي لعوامل التمرد المحلية.

ومما لا شك فيه أن قوات الأمن الوطني الأفغانية تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتوفير الظروف الملائمة لانسحاب القوات الأجنبية. لذا فإن تحقيق الأمن على المدى الطويل يتطلب وجود قوات أمن وطنية أفغانية تتمتع بالمهنية والصلابة والاكتفاء الذاتي. ومع الجهود الكبيرة التي بذلتها بعثة الناتو للتدريب في أفغانستان (NTM-A) في السنوات الأخيرة، فإن تنمية القدرات المؤسسية لقوات الأمن الوطني الأفغانية سيستغرق سنوات. واعتباراً من عام 2008 فقط، بدأ التعهد بالتزامات جدية أو الاستثمار بموارد كافية لإعداد الجيش الوطني الأفغاني (ANA) والشرطة الوطنية الأفغانية (ANP) على نحو فعال، وبالتالي فإن القوة لديها طريق طويل لتقطعه قبل أن تصبح قادرة تماماً على العمل بشكل مستقل. وبفضل

زيادة الأموال والموارد، لم تكن بعثة الناتو للتدريب في أفغانستان قـادرة فقـط على إعداد مزيد من وحـدات الجيش الـوطني الأفغـاني والـشرطة الوطنيـة الأفغانية، ولكن أحرزت أيضاً تقدماً كبيراً في بناء القدرات المؤسسية لقـوات الأمن الوطنية الأفغانية.

ومع ذلك، هناك عقبات هائلة تعوق الوصول إلى درجة الاحتراف. فالخلافات العرقية والطائفية السياسية، والانخفاض الشديد في مستويات التعليم بين المجندين، وارتفاع مـستويات الفـرار مـن الجنديـة، هـي مـن القضايا التي تقوض قدرة قوات الأمـن الوطنيـة الأفغانيـة بوصـفها قـوة أمنية فعالة. ونتيجة لذلك، فالجيش هو عبارة عن قوة مجزأة تخدم مـصالح متباينة وهو بعيد كل البعد عن تحقيـق الكيـان الـوطني الموحـد المطلـوب لمواجهة التهديدات الأمنية العديـدة.[25] ويـشكل الـنقص الكبـير في عـدد المدربين والموجهين خطـراً اسـتراتيجياً عـلى نمـو قـوات الأمـن الوطنيـة الأفغانية كما يشكل خطراً متزايداً على عملية الانتقال. وهناك سلسلة مـن الإجراءات التصحيحية الجارية، فعلى سـبيل المثـال، أصـبح تـدريب محـو الأمية إلزامياً للمجندين، وبحلول أيلول/ سبتمبر 2011 تلقـى أكثـر مـن 120,000 مجند تعليم محو الأمية.[26]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بلغ مجموع قوام قوات الأمن الوطنيـة الأفغانية 306,903 عناصر (170,781 جندياً، و136,122 رجـل شرطـة).[27] وتتوقع الخطط المستقبلية زيادة عدد هذه العناصر إلى 352,000 بحلول شـهر تشرين الأول/ أكتوبر 2012 (ليصبح التعـداد 195,000 في الجـيش الـوطني

الأفغـاني و157,000 في الـشرطة الوطنيـة الأفغانيـة). إلا أن القـوام الكـلي النهائي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ما بعد عام 2014 ستحدده الظـروف الأمنية السياسية والمالية السائدة.

ونظراً لمرافق التدريب والأموال المتاحـة ووفـرة المجنـدين المتطـوعين، يمكن تحقيق هذه الأهداف بسهولة من الناحية الكمية، إلا أن ما سيجعل من قوات الأمن الأفغانية قوة هائلة هـو نوعيتهـا، بـما في ذلـك إمكاناتهـا المهنيـة والمؤسسية وقدرتها على العمل في بيئة غير مستقرة تمزقها الصراعات. وعلاوة على ذلك، تعتمد فعاليتها أيضاً على التطوير المتزامن في المؤسسات الحكوميـة الأخرى. وهذا يعني أن قوات الأمن الأفغانية هي على بعـد سـنوات مـن أن تصبح قوة فعالة تماماً. وقد ألمـح الفريـق وليـام كالـدويل، قائـد بعثـة النـاتو للتدريب في أفغانستان حين تحدث مـن واشـنطن في أوائـل حزيـران/ يونيـو 2011، إلى أن الجداول الزمنية المدفوعة سياسياً لا تتطابق مع الواقـع، حيـث قال: «بغض النظر عما سيصل إليه التدريب، فإننا لن نتمكن من إتمام ما يتعين علينا القيام به حتى عام 2016 أو عام 2017».[28]

لذا، ليس هناك ما يضمن أن قوات الأمن الأفغانية سوف تكون قـادرة على أخذ زمام المبادرة في القتال ضد طالبان بحلول عام 2014. كما أن قـوات الأمن الأفغانية تعوقها أيضاً محدودية قدرتها العسكرية و"عوامـل التمكـين" المساعدة، ولاسيما الخدمات اللوجستية، والقدرات الاسـتخباراتية والحمايـة أثناء التحرك براً والقدرة على التنقل جـواً. بالإضـافة إلى أن بنـاء قـوة جويـة فعالة سيستغرق وقتاً أطول، إذ من المتوقع أن تصبح القوات الجوية الأفغانيـة

قوة متينة ومحترفة ومستقلة كلياً وقادرة عملياً بحلول عام 2016. إلا أنها ستستخدم في الغالب من أجل الخدمات اللوجستية، من دون أن يكون لديها قدرة قتالية ذات أهمية.[29]

ويشير تقرير حول أفغانستان صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية أن قوات الأمن الأفغانية مازالت تعتمد أكثر من اللازم على قوات التحالف. ووفقاً لتقديرات صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، طلبت حوالي 582 وحدة من الجيش والشرطة في أفغانستان المساعدة من قوات التحالف. وقد تم تقويم وحدة واحدة فقط على أنها قادرة على العمل بشكل مستقل.[30] وفي الوقت نفسه، فإن أكثر من نصف وحدات الشرطة والجيش تحتاج إلى جنود التحالف للمحاربة إلى جانبها. إن ثلث هذه الوحدات فقط قادر على أداء مهامه بفعالية مع محض دعم من مستشارين عسكريين.[31]

ولتعزيز القدرة على حماية العامة، قررت قوات إيساف والحكومة الأفغانية إنشاء قوة شرطة محلية أفغانية (ALP) قوامها 30,000 جندي لتأمين المنشآت العامة، ومنع تسلل المعارضة المسلحة، وتوفير مساحة ملائمة للحكم والتنمية. وتعد الشرطة المحلية الأفغانية التي تم تأسيسها محلياً في المناطق المهددة، قوة أمنية تؤدي مهام الحراسة فقط ولا تمارس نشاطات إنفاذ القانون. وتنطوي هذه المبادرة على فرص ومخاطر على حد سواء. فإذا تم اختيار حراس القرية بشكل صحيح ومراقبتهم عن كثب فإنهم سيساعدون كثيراً، وإلا فإن البرنامج يمكن أن يضاعف المشكلات التي تسببها الجماعات الحالية المسلحة غير الشرعية.

وهناك عدد من الضمانات الموجودة، فضباط الشرطة يتم تجنيدهم وتدريبهم ودفع رواتبهم ومراقبتهم من قبل إدارات الشرطة في المحافظات والمقاطعات، وذلك بعد التشاور الوثيق والتدقيق من قبل مجالس الشورى المحلية. فهم يعملون في المكان الذي يعيشون فيه ويستخدمون أسلحتهم للدفاع عن السكان المحليين.[32] ومنذ أيلول/ سبتمبر 2011 منحت الحكومة الأفغانية موافقتها لمئة مقاطعة لإنشاء وحدات للشرطة المحلية الأفغانية. وقد تم إنشاء الوحدات في ثمان وأربعين مقاطعة حتى الآن، ويبلغ عدد عناصرها 8100 حارس. وسيصل قوام الشرطة المحلية الأفغانية المصرح بها إلى 30,000 حارس.

والتحدي الآخر هو مدى قدرة الحكومة الأفغانية على الحفاظ على قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ومن المتوقع بحلول عام 2014 أن تبلغ التكلفة السنوية للقوات من 6 إلى 8 مليارات دولار، وهو مبلغ يفوق الميزانية الأفغانية بأضعاف. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الكامل للبلاد خلال عام 2011 حوالي 16 مليار دولار وفق أسعار الصرف الرسمية، كما بلغت الإيرادات الداخلية للحكومة الوطنية حوالي مليارَي دولار. وقد خلص صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الحكومة الأفغانية سوف تكون عاجزة عن دفع تكاليف قوات الأمن الأفغانية حتى عام 2023 على الأقل.[33] وهذا يعني أن أفغانستان ستحتاج إلى مساعدة دولية طويلة الأجل لدفع مصاريف جيشها وشرطتها ما لم تتمكن من العمل بقوة أمنية أصغر، وهو أمر مستبعد في ظل غياب تسوية سلمية.

ونظراً للتكلفة الباهظة المطلوبة للحفاظ على قوات محترفة، هناك دعم قوي في أفغانستان لاستعادة مشروع النظام الوطني، والذي يُفترض أيضاً أنه سيعزز التكامل الوطني والتربية المدنية. إلا أن عدم تمتع الحكومة الأفغانية بالقدرة والشرعية الكافية لتنفيذ المشروع على نحو فعال، يعد العقبة الأساسية. كما أن هناك مخاوف من أن المشروع سوف يؤدي إلى زيادة الانقسام في البلاد واستعداء السكان في المناطق التي يتمتع فيها المتمردون بالقوة، أي في المحافظات الجنوبية والشرقية.[34]

في النهاية، لا يمكن تطوير أي قدرات عسكرية موثوقة من الفراغ. ويتم بناء القوات الأمنية المشروعة من قبل دولة ينظر إليها مواطنوها على أنها دولة شرعية تستحق القتال لأجلها. فبناء القدرات الأمنية ليس محض ممارسة لإنشاء مزيد ومزيد من كتائب الجيش (Kandaks) أو وحدات الشرطة. وهذا يتطلب تطوير قوات الأمن في سياق جهد مدني عسكري متكامل لبناء المؤسسة. إن تطوير الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية من دون النظر إلى نقاط الضعف الأخرى التي تعانيها الحكومة الأفغانية، مثل سيادة القانون، وانتشار الفساد، وتأثير أصحاب النفوذ غير الحكوميين، وشبكات المحسوبية المبنية على أساس عرقي، سيقوض فاعلية القوة على نحو ذي خطر مهما كان تعدادها. وينبغي تركيز الجهود على تعزيز المؤسسات المختلفة في محاولة للحد من نفوذ سماسرة السلطة الجشعين، وإلا فإن الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني سوف تستمر في خدمة المصالح الشخصية ومصالح مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

الحكومة

يعد تطوير الحكم الرشيد في أفغانستان مفتاح الاستقرار والسلام. وخلال السنوات الخمسين الماضية فشلت حركات التمرد في معظم الأحيان في هزيمة الحكومات الفعالة. وفي حين أن المتمردين يحتاجون دائماً إلى رعاية أجنبية وملاذات خارجية، فإن الحكومات أفضل حالاً لأنها تعمل انطلاقاً من قواعد ثابتة. لكن «الحكومات تهزم نفسها في كثير من الأحيان أكثر مما تهزمها حركة تمرد مهيمنة».[35] وفشل الحكومة في معالجة الأسباب الجذرية للتمرد، فضلاً عن فقدان سيطرتها على الأراضي، ولاسيما المناطق الريفية، من شأنه أن يساعد المتمردين.

تقليدياً كان يسود أفغانستان نظام دولة وحدوي. وكانت الحكومة المركزية ضعيفة في أغلب الأحيان، ولكن الأطراف المحيطة كانت أضعف، وفضلت وجود سلطة مركزية موازناً للقوة ومحكماً سياسياً. كما أن انهيار السلطة المركزية خلال ثلاثة عقود من الصراع والعنف قد حفز التحول الاجتماعي والسياسي الذي نشط شبكات المحسوبية الإقليمية تحت قيادة القادة الإقليميين الذين غالباً ما كانوا يناشدون المراجع العرقية لإضفاء الشرعية على قيادتهم. وقد أدى هذا الوضع، في ظل غياب دولة قابلة للحياة، إلى تأجيج التنافس العرقي والإقليمي على السلطة وتوزيع الموارد. إلا أن استغلال السلطة والاقتتال بين الزعماء المحليين أفقدهم شرعيتهم وأدى إلى تضاؤل دعم التحول إلى سلطة لامركزية. وقد انعكس ذلك بوضوح في تأييد ساحق للحفاظ على هيكل الدولة الوحدوي بقيادة رئيس قوي بموجب الدستور الجديد الذي تم اعتماده عام 2004. ويمنح الدستور سلطات واسعة

لرئيس الجمهورية، بما في ذلك تعيين كافة المسؤولين في المناصب المتوسطة والعليا نزولاً إلى مستوى المقاطعات، كما أن الحكومة المركزية تسيطر تقريباً على كافة قوى توليد العائدات.

وتواجه أفغانستان الخارجة من عقود من الحرب والعنف، مجموعة من التحديات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة. وخلال العقد الماضي، حققت البلاد خطوات كبيرة في التحول السياسي نحو الديمقراطية وإعادة بناء مؤسسات الدولة كقوات الأمن الوطني. وقد حظيت شرعية الحكومة بدعمٍ تمثّل بالمشاركة السياسية من قبل كافة الجهات المعنية المحلية في تبني الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ومع ذلك فإن عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وممارسة نفوذها في جميع أنحاء البلاد، أدى إلى تلاشي شرعيتها الهيكلية.[36] وبالتالي، فإن الإدارة الحكومية بعيدة كل البعد عن كونها ذات فاعلية، وتعاني عدداً من نقاط الضعف في نظُمها ومؤسساتها، ولاسيما على الصعيد دون الوطني حيث يتم ملء الفراغ من قبل المتمردين وقادة الميليشيات والعصابات الإجرامية المحلية، وجميع هؤلاء يقوضون الأمن البشري والحكم المحلي والقيم الديمقراطية وتوفير الخدمات الأساسية.

إن القيود التي تخضع لها مؤسسات الدولة هي الأسباب الرئيسية لضعف الحكومة في أفغانستان. فعلى رغم أن الرئيس كرزاي هو القائد المنتخب للبلاد فإنه يفتقر إلى القوة المؤسسية والسياسية ذات المصداقية من أجل موازنة نفوذ سماسرة السلطة المحليين. وبالتالي، فقد أصبحت مشاركة

سماسرة السلطة في الحكم هي السياسة المتبعة. وبعد الفشل في الاستثمار بشكل كافٍ في بناء مؤسسات الدولة وظهور حركات التمرد منذ عام 2006، اعتمدت الحكومة الأفغانية الضعيفة بشكل متزايد على شبكات محسوبية غير حكومية موبوءة بالفساد. وقد شجع هذا الوضع على الفساد الذي لم يتغلغل في الحكم فقط، بل وانتشر في القطاعات السياسية والاقتصادية أيضاً، وأصبح عقبة كبيرة في طريق تحقيق الأمن والتنمية.

لقد اختارت الحكومة إيجاد توازن بين العدالة ومقتضيات الاستقرار. وبالتالي فإن الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة السياسية الأفغانية تشمل مؤسسات دولة ضعيفة ومتمردين أقوياء وسماسرة سلطة انتهازيين غير حكوميين. وحتى بعض القادة الأمريكيين الميدانيين في جنوب أفغانستان يعتمدون استراتيجية تضع محاربة طالبان أولوية على نحو متزايد حتى لو كان ذلك يعني التغاضي عن بعض الفساد. وخلص مسؤولون عسكريون في المنطقة إلى أن تمرد طالبان هو التهديد الأخطر للاستقرار في بعض المناطق، وأن الجهود الشاملة للتخلص من الفساد يمكن أن تخلق حالة من الفوضى وفراغاً في الحكم، ويمكن أن تستغلها طالبان.[37]

ولكي تصبح الحكومة الأفغانية عاملاً رئيسياً في تعبئة الشعب الأفغاني للقتال من أجل السلام والاستقرار، عليها أن تبدأ بإصلاح نفسها أولاً. وخلال مؤتمر كابول الدولي الذي انعقد العام الماضي بتاريخ (20 تموز/ يوليو 2010)، تعهدت الحكومة الأفغانية بتنفيذ نهج جديد سُمي نهج "الدولة بأكملها" ومسار "الحكومة بأسرها" نحو التجديد الوطني. وجوهر نهج "كامل الدولة" هو التمسك بمبادئ الدستور، لتعزيز كل من الفروع الثلاثة

للحكومة وتعزيز الضوابط والتوازنات الدستورية التي تضمن الالتزام بحقوق المواطنين وواجباتهم. ومع ذلك، لم يحدث تغيير يذكر حتى الآن. فالمواجهة المطولة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية هذا العام خلقت أزمة دستورية ذات خطر في البلاد تهدد أسس المؤسسات الديمقراطية.

وجوهر نهج "الحكومة بأسرها" هو الإصلاح الهيكلي لإنشاء حكومة فعالة ومسؤولة وشفافة يمكنها تقديم الخدمات للسكان وحماية المصالح الوطنية. ويشكل هذان النهجان المكمل أحدهما للآخر مفتاح الاستقرار والازدهار من خلال وضع الناس في صميم أهدافهما.[38]

وما لم يحدث هذا، فلن تنجح المبادرات الحكومية في تحسين حياة المواطنين. فلن يتمكن المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية إلا عبر هذا النوع من الحكم من تحقيق الهدف الأساسي لمكافحة التمرد، وهو تهميش حركة طالبان وحلفائها المسلحين. إن حركة طالبان لا تمكن هزيمتها بالقوة، ولكن يمكن تقويضها عبر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والشفافية السياسية والتطبيق الصارم لنظم العدالة المشروعة.

إن أهمية الأمن والعدل في مكافحة التمرد تتضح جلية من التاريخ الأفغاني الحديث. فالسخط الشعبي وغياب القانون في ظل حكومة المجاهدين في منتصف تسعينيات القرن الماضي، مهد الطريق لنجاح طالبان. وبعد ذلك كانت وحشية طالبان ومطالبهم الظالمة هي التي قلبت الناس ضدهم أثناء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2001. وبالنسبة للحكومة الأفغانية الحالية ومؤيديها الدوليين يكمن الخطر

الحقيقي في أن إخفاقهما في تحسين حياة الأفغان العاديين وحمايتهم من وحشية انتقام طالبان، سيقود السكان إلى الرضوخ، ولو على مضض، لعودة سيطرة حركة طالبان.

في الواقع، يتطلب إصلاح الحكومة سلسلة من التدابير التصحيحية على المدى القريب والبعيد، بما في ذلك تحسين العلاقة بين المركز والأطراف؛ وإنشاء الضوابط والموازين على السلطة التنفيذية؛ وتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات؛ وفرض سيادة القانون؛ ومحاربة الفساد.

وتتألف الحكومة الأفغانية من مجموعة واسعة من الهيئات الرسمية على مستويات الرئاسة والبرلمان والإقليم والمقاطعة والبلدية والمجتمع. ومع ذلك، فإنه يبدو جلياً أن هذه الهيئات والقيادات غير فعالة إطلاقاً في الحكم نظراً لتضارب الأدوار والمسؤوليات، ومركزية اتخاذ القرارات وسلطات التعيين، بالإضافة إلى قلة الوسائل المتاحة للشعب الأفغاني لمساءلة قيادته عن أفعالها.

ومن أجل تمكين الحكومة المحلية، بما في ذلك حكومات المقاطعات والمناطق، يجب تفويض الأطراف المحيطة ببعض الصلاحيات الإدارية والمالية وموارد تقديم الخدمات. هذا الأمر من شأنه أن يعطي موارد للحكومات المحلية من أجل الاستجابة للاحتياجات المحلية العاجلة وتقديم الخدمات بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة. وعلى المدى القصير، يمكن أن يتم ذلك في إطار الدستور القائم. أما في المستقبل، فإن إجراء تغييرات جذرية أكثر قد يتطلب تعديلاً دستورياً، وبخاصة في سياق عملية المصالحة الوطنية. وهناك

ثلاث قضايا رئيسية تتعين معالجتها قبل أن يتم إنشاء حكومة فعالة على المستوى دون الوطني:

- دور كل مستوى من مستويات الحكومة في تقديم الخدمات.
- مستوى القدرات المطلوبة للتخطيط.
- العلاقة بين الهيئات الحكومية المنتخبة والمعينة.

ومن أجل وضع ضوابط وتوازنات ذات مغزى على السلطة التنفيذية، ينبغي توسيع دور البرلمان وغيره من الهيئات المنتخبة، مثل المقاطعات والمناطق والمجالس القروية (مجالس الشورى)، فضلاً عن المجتمع المدني. والبرلمان الأفغاني هو هيئة منتخبة انتخاباً دستورياً، ولكنه يتأثر بشدة بهياكل السلطة التقليدية وشبكات المحسوبية التي ظهرت نتيجة سنوات طويلة من الصراع.[39] فهو مزيج من مجموعة من هذه الهياكل التي تشكل التمثيل النيابي. إن النظام الانتخابي غير الحزبي الذي يخوض المرشحين بموجبه الانتخابات أفراداً يجعل السلطة التشريعية مؤسسة مجزأة وعرضة للانتهازية والتلاعب من قبل السلطة التنفيذية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات المصالح الفئوية الضيقة. وهذا الوضع أفقد الممارسات الديمقراطية مصداقيتها، مما أدى إلى مستوى من اللامبالاة بين الناخبين. وقد قُدرت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية العام الماضي بحوالي 15٪ فقط.[40]

وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الأمن، وعدم الدقة في تسجيل الناخبين، وعدم استقلال السلطات الانتخابية، واستخدام نظام الصوت

الواحد غير القابل للتحويل (SNTV) أمور تعوق تشكيل حزب سياسي وتهيئ الظروف الملائمة للتزوير والتجاوزات.

هناك حاجة ملحة لإصلاح النظام عبر إجراء تغييرات في قانون الانتخاب. ومن أجل تعزيز السياسات المنظمة، ينبغي فتح المجال السياسي لتشجيع ظهور أحزاب سياسية في كافة أنحاء البلاد على أساس برنامج وطني للقضاء على شبكات المحسوبية التي تتمحور حول التحالفات العرقية المرتبطة بالحرب الأهلية، والتي تهيمن على الساحة السياسية. وهذا الانفتاح سيساعد في الحفاظ على المكاسب التي تحققت، ودعم بروز قيادات شابة وواعدة، كما يضمن مشاركة وتمثيلاً سياسياً أوسع من قبل مجموعة من الأطراف السياسية المستبعدة، ونخبة الاقتصاديين ورجال الأعمال والمجتمع المدني والجماعات القبلية والعرقية المحرومة من حقوقها. وهذا يعني أيضاً دعم تعبئة الحزب السياسي بشكل أكبر ودخول وجوه جديدة في المجال السياسي.

إن سيادة القانون هي المفتاح لتشكيل حكومة في أفغانستان. كما أن الحاجة إلى توفير الأمن والعدالة هي التي تستوجب حكم القانون. ولكي يتسنى للحكومة توفير الأمن والعدالة، يجب أن تفرض سيطرتها على أراضيها، وهو شرط أساسي للسيادة في القانون الدولي. والعدالة لا تعني استنساخ نظام المحاكم الغربية، ولكن يجب أن ينظر إليها بشكل عام على أنها عادلة وتسري بإنصاف على الأفراد والجماعات. لكن القوانين وحدها لن تكون كافية، فإن لم يكن هناك اعتقاد راسخ أن نظام الحكومة سوف يستمر

وأن المستقبل مستقر ويستحق التضحية في سبيله، فإن الطبيعة البشرية وقوة العادة ستكرس ثقافة الفساد.

ويعوق الفساد فاعلية الحكم، كما أنه يقوض ثقة الشعوب بالحكومة، ويحول دون تحسن الأمن والتنمية، ويسهل تغلغل طالبان في البلاد. والجانب الأكثر ضرراً للفساد هو أن مصادره سياسية بالأساس. وقد أصبح الفساد مشكلة متأصلة ضاربة الجذور خلال العقود الثلاثة الماضية من الحرب والصراع، حيث إن غياب مؤسسات قادرة، وإذعان الفصائل المتحاربة لاستغلال السلطة والموارد من قبل أعضائها، قد أفرز ثقافة الإفلات من العقاب القانوني ورسخها. كما أن قيام الولايات المتحدة بتجنيد عناصر سيئة السمعة ومنتهكة لحقوق الإنسان من أجل إزالة طالبان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ودورها المهيمن بعد هزيمة حركة طالبان، قد أدى إلى استمرار التأثير الضار لهذه العناصر على المدى الطويل، في حين أنها لم تحقق سوى بعض المكاسب التكتيكية القصيرة المدى فيما يتعلق باستقرار البلاد.

والمصادر الرئيسية للفساد هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والتهريب؛ والشركات الأمنية الخاصة (جماعات المليشيا في المقام الأول)، والجماعات المسلحة غير المشروعة التي تعمل بصفة شركات أمن خاصة لإضفاء الشرعية على وضعها ولكنها تستمر في التورط بالإجرام والسلوكيات المسيئة؛ والمساعدات الخارجية غير المنضبطة التي تصرفها المنظمات الدولية، وهيمنة شبكات المحسوبية التي تمنح العقود الخارجية المربحة التي تقدمها القوات الدولية.

وقد أثر الوضع بشكل كبير في الوظائف المهنية في الحكومة، فعلى رغم أن عديداً من الدوائر الحكومية لديها القدرة على العمل منفردة، فإنه ليس هناك آليات لتوحيد عملياتها ضمن استراتيجية متكاملة. كما أن التجميع الوظيفي المخصص للوزارات والمعروف باسم "الكتل"، أخفق في تحقيق التماسك بين الأنظمة. ذلك أن منح منصب الرئيس سلطة أكثر من اللازم وغياب قدرة بيروقراطية مؤهلة لاستخدامها بفعالية وكفاءة، يؤدي إلى إهدار الفرص. وهذا يقوض القيادة، ويقلل من التخطيط وممارسة التوجيه الاستراتيجي. كما أنه يجعل عملية اتخاذ القرارات العالية المستوى بطيئة جداً، ومصممة لأغراض شخصية، وذات توقيت سيئ، وتعسفية، وغير متناسقة، وغير حكيمة، وغير مناسبة لتنظيم العمليات الحكومية.

ومن أجل تحسين فاعلية الحكومة على المدى القصير، يجب تعزيز منصب الرئيس من خلال بناء القدرة على اتخاذ القرارات مع التمتع بسلطة التفويض لهيئات قادرة جديدة. ويتطلب هذا الأمر إنشاء هيئات قوية للتخطيط الاستراتيجي على شكل وزارات تنسيق عليا للأمن القومي والحكم والشؤون الاقتصادية، بحيث يكون لديها القدرة على التخطيط والتنسيق وقيادة تنفيذ الاستراتيجية والبرامج المرتبطة بها. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية جميع المكونات المرتبطة بعمليات الاستقرار (الأمن والحكم وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية). ويجب أيضاً على كبار الوزراء المسؤولين عن التنسيق، التعاون بشكل وثيق بشأن القضايا الاستراتيجية مع الجهات الدولية في أفغانستان وخارجها.

إعادة الإدماج والمصالحة

يتوقف نجاح المرحلة الانتقالية على التقدم الذي أُحرز في تحقيق المصالحة وإعادة إدماج المتمردين. ويجب أن تترافق الترتيبات الأمنية لهذه العملية مع محادثات السلام، وحتى الآن تركز معظم الخطوات التي تم اتخاذها لدعم المرحلة الانتقالية على الجوانب العسكرية. ويجب التأكيد على تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، ومعالجة المظالم التي تؤجج التمرد.

وثمة زخم دولي متزايد لدعم السعي إلى تسوية سلمية في أفغانستان. وتفيد عدة تقارير بإجراء الولايات المتحدة والمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان اتصالات تمهيدية مع ممثلي حركة طالبان.[41] وقد أشار الرئيس أوباما في خطابه يوم 22 حزيران/ يونيو 2011 حول خفض عدد القوات في أفغانستان، إلى أن الولايات المتحدة ستنضم إلى المبادرات التي توفق بين الشعب الأفغاني، بما في ذلك حركة طالبان.[42] وهناك أيضاً مؤشرات على دعم إقليمي من أجل تسوية سلمية في أفغانستان، ولكن لاتزال التفاصيل غير واضحة. والأسئلة الأساسية التي تطرح نفسها هي: من يمثل حركة طالبان؟ وماذا يعني السلام بالنسبة لمختلف أطراف النزاع؟

فالمتمردون منقسمون وتؤثر فيهم الاستخبارات الباكستانية بدرجات متفاوتة. وهؤلاء الذين يقاتلون الحكومة الأفغانية وحلفاءها الدوليين يأتون من جماعات مختلفة. وبالإضافة إلى حركة طالبان التي يتزعمها الملا عمر والمتمركزة في باكستان وأفغانستان (المعروفة باسم مجلس شورى كويتا)، ثمة نوعان آخران من الجماعات الأفغانية التي تدعي الانتماء إلى قيادة طالبان،

ولكنها لا تتلقى بالضرورة أوامرها منها. وهي تشمل شبكة حقاني التي تتخذ من المناطق القبلية الباكستانية في شمال وزيرستان مقراً لها، وتربطها علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة والاستخبارات الباكستانية، إلى جانب جماعة الحزب الإسلامي التي يتزعمها قلب الدين حكمتيار القائد السابق للمجاهدين.

وتتحد هذه الفصائل في محاربة عدو مشترك، ولكن ليس لديها أجندة سياسية موحدة. وتشن طالبان حركات تمرد تقليدية في أنحاء البلاد معاً للهيكل التنظيمي لحكومة ظل. وتشتهر مجموعة حقاني بتنفيذ معظم الهجمات الإرهابية الوحشية في المحافظات الشرقية والجنوبية في أفغانستان وفي العاصمة كابول كذلك. أما جماعة الحزب الإسلامي، التي لديها تحالفات محلية مع حركة طالبان والقاعدة وتتمتع بعلاقات وثيقة مع المخابرات الباكستانية، فتعمل في شمالي شرق أفغانستان وأجزاء من المحافظات الشمالية. ومن ضمن الجماعات المسلحة خارج أفغانستان، تنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان (TTP)[43] اللتان تساعدان الجماعات المسلحة الأفغانية على نحو وثيق في المسائل العسكرية اللوجستية والمالية والفنية.

أما داخل أفغانستان فقد أصبح اسم "طالبان" يشمل مجموعات شتى تسعى لتنفيذ أجندات مختلفة. وهؤلاء عبارة عن مجموعة من الانتهازيين، تراوح ما بين الفصائل السياسية إلى الجماعات الإجرامية والشبكات القبلية، بالإضافة إلى المجتمعات المتضررة والقبائل التي تعرضت لسوء المعاملة، وجميعهم يصفون أنفسهم بأنهم جزء من حركة طالبان، ليس لأنهم يشتركون في العقيدة والقواعد، ولكن لإضفاء الشرعية على أنفسهم.

وتدعو الحكومة الأفغانية وحلفاؤها، بما في ذلك الولايات المتحدة، المعارضة المسلحة للانشقاق عن تنظيم القاعدة، ونبذ العنف والالتزام بالدستور الأفغاني. وتواصل طالبان المطالبة بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان في شرط مسبق للدخول في محادثات سلام. ومن المتوقع أن يغير الجانبان شروطهما خلال المفاوضات مع تطور الوضع العسكري والسياسي على الأرض.

وقد عانت الاتصالات المتقطعة مع حركة طالبان خلال السنوات القليلة الماضية تراجعاً كبيراً في أيلول/ سبتمبر 2011 مع اغتيال كبير مفاوضي الحكومة الأفغانية الرئيس السابق برهان الدين رباني، على يد مهاجم انتحاري تظاهر بأنه مبعوث سلام من قبل طالبان. وقد دفع هذا الحادث الرئيس كرزاي إلى الإعلان بأنه يفضل إجراء المحادثات مباشرة مع باكستان، حيث مقر قيادة طالبان.

وفي غضون ذلك، أثار غموض الاتصالات الأولية بعض الشكوك، ولاسيما في وقت كانت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف الناتو تبدأ بسحب قواتها من أفغانستان. وبما أن الانسحاب هو حجر الزاوية في نهج استراتيجي، فإن حركة طالبان ومؤيديها لن يكون لديهم دوافع كثيرة للتفاوض. وفي الوقت نفسه، فإن السلام لايزال بعيد المنال، من دون الاستفادة من المكاسب العسكرية للتأثير في المحادثات، ومن الواضح أن محادثات السلام هي محض وسيلة لتحقيق الغاية؛ في حين أن الغاية هي التوصل إلى تسوية سلمية شرعية وشاملة ومستدامة؛ تسوية يقبلها جميع الأفغان وتؤيدها دول المنطقة.

يجب على أي تسوية معالجة المظالم التي أججت التمرد، مثل الفساد والظلم والاستبعاد السياسي والتهميش. وهذا الوفاق لا يقتصر فقط على التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان أو باكستان، إذ يجب أن تحدد التسوية بوضوح الغاية النهائية التي يقبل الأفغان دعمها. ويمكن للمحادثات السرية مع طالبان أن تؤدي إلى استعداء جزء كبير من قيادات الدولة وأن تسبب انقسامات كبيرة. إن انعدام ثقة الجمهور بحكومة كابول، وازدياد الشكوك بين القوى السياسية الأفغانية، يتطلبان مفاوضات متعددة المستويات بحيث تشكل جزءاً من أي استراتيجية لمحادثات السلام. ويجب على الحكومة الأفغانية أن تتصالح مع شعبها من أجل خلق قاعدة انتخابية قوية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية.

كما أن ازدياد شعور واشنطن مؤخراً بالحاجة الملحة للتعامل مع طالبان، قد أجج السياسات العرقية الأفغانية المضطربة. وتنظر بعض القوى المعارضة من غير الباشتون إلى مبادرة السلام على أنها وسيلة لاستراتيجية خروج الولايات المتحدة وأداة لاحتفاظ الرئيس كرزاي بالسلطة، وتشكك هذه القوى بتوقيت مبادرة السلام، إذ ترى أن الظروف على أرض الواقع لا تفضي إلى تحقيق نتيجة مرغوب فيها من خلال إجراء محادثات مع طالبان. وتدعم هذه القوى إطالة عملية مكافحة التمرد التي ينفذها الناتو في أفغانستان، وإنشاء قوة أمن أفغانية أقوى وأكثر فاعلية من شأنها أن تضمن إجراء المفاوضات من موقع قوة.

وثمة شبكات محسوبية أخرى في أفغانستان تخشى فقدان وضعها المتميز بعد التسوية السلمية، لذا فهي تعارض المصالحة مع حركة طالبان.

وتجري متابعة العملية الجارية لتحقيق المصالحة في أفغانستان على مستويين: أولهما محلي، حيث يقوم برنامج السلام والمصالحة في أفغانستان (APRP) بقيادة المجلس الأعلى للسلام المؤلف من 68 عضواً، بتحديد المتمردين المحليين لعقد مصالحة معهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. أما على المستوى الاستراتيجي، فهناك جهود جارية لإشراك قيادة حركة طالبان في التسوية السلمية.

وتشمل الأفكار قيد النظر فيما يتعلق ببرنامج السلام والمصالحة في أفغانستان، جهود إعادة الإدماج على المستوى التكتيكي وتركز على جنود المشاة والقادة المحليين الذين يشكلون الجزء الأكبر من التمرد. وهناك دعم قوي لبرنامج السلام والمصالحة المفتوح لكافة الأعضاء الأفغان في المعارضة المسلحة ومجتمعاتهم الذين ينبذون العنف، وليس لهم علاقات مع المنظمات الإرهابية الدولية، ويحترمون الدستور ويبدون استعدادهم للمشاركة في بناء أفغانستان سلمية.[44]

وقد أكد المجتمع الدولي التزامه بدعم هذا المسعى من خلال الصندوق الائتماني للسلام وإعادة الإدماج. وتستند مبادرة إعادة الإدماج والمصالحة في كابول إلى المبادئ التي أقرها المجلس الوطني الاستشاري للسلام (اللوياجيرغا) المكون من 1600 عضو، والذي انعقد في كابول في حزيران/ يونيو 2010، ودعا بالإجماع إلى حل النزاع القائم من خلال التفاوض مع المعارضة المسلحة.[45] وحتى الآن ترفض قيادة طالبان أي دعوات للمصالحة، أو تقوم بإضافة شروط تراها الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون غير مقبولة.

والهدف من برنامج السلام والمصالحة تعزيز السلام عبر العملية السياسية. وينفذ المجلس الأعلى للسلام عملياته من خلال ست لجان، مستخدماً آليات للوصول إلى الناس لتقويم ومعالجة شكاواهم، والعمل على رفع القيود المفروضة على سفر المتحاورين، وإشراك الأطراف الدولية الفاعلة.[46] كما يشجع المجلس الأعلى للسلام على التعاون الإقليمي والدولي، ويهيئ الظروف السياسية والقضائية من أجل السلام والمصالحة، ويشجع المقاتلين والقادة والزعماء الذين وقفوا سابقاً مع المعارضة على نبذ العنف والإرهاب، والانضمام إلى عملية إعادة إدماج بناءة. ولم يحقق المجلس تقدماً كبيراً، إذ لم يستجب لدعواته سوى 2700 متمرد، جزء منهم من المحافظات الجنوبية التي تنتشر فيها حركة التمرد.[47]

وهناك بعض العقبات التي تواجه الإدماج وقد تؤثر في النتائج، حتى مع استمرار العملية. وتشمل هذه العقبات فقدان الثقة، ومختلف الدوافع (الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية) التي تحفز الأفراد إلى القتال. وفي غياب الأمن والحكم الذي يمكن الوثوق به، قد يتأثر احتمال فشل العملية بانهيار الثقة، والمنافسات المحلية، وزيادة الفساد، وفقدان المصداقية. فعديد من الأفغان لديهم شكوك حيال تأثير برنامج السلام والمصالحة بسبب عجز الحكومة عن توفير الأمن ومعالجة المظالم الأساسية المحلية. كما أنهم يشككون في معنويات قوات الأمن الوطنية الأفغانية في ظل استمرار مبادرات المصالحة من قبل الحكومة أو بعد انسحاب قوات الناتو. ويعتقد معظم الناس أن الولايات المتحدة يجب أن تشارك في التفاوض على تسوية سلمية، لأنها تسيطر على القضية المركزية التي يجب أن

تتناولها هذه التسوية، ألا وهي انسحاب قوات الناتو مقابل اتفاق مع طالبان حول الإرهاب.[48]

ويسود اعتقاد على نطاق واسع أن برنامج السلام والمصالحة في أفغانستان لن يحظى بفرصة نجاح تُذكر إن لم يتم إدماجه مع الجهود المبذولة لإشراك قيادة حركة طالبان في التوصل إلى تسوية سلمية. وعلى رغم حقيقة أن المتمردين المحليين يحاربون لأسباب مختلفة، فإنهم جميعاً يسعون لكسب الشرعية عبر الانضواء تحت قيادة طالبان. وبالمثل، فإن أي اتفاق سلام يُبرم مع قيادة طالبان من دون معالجة المظالم المحلية، لن يحقق السلام المستدام.

وتركز الجهود المبذولة في المستوى الاستراتيجي على حركة طالبان وقيادة المتمردين، وهي عملية معقدة وحساسة للغاية تستلزم نهجاً واسع النطاق. قد يتضمن البرنامج لهذا المستوى مشكلة الملاذات؛ واتخاذ تدابير للتوعية وشطب أسماء عناصر طالبان الأساسيين من قائمة عقوبات الأمم المتحدة؛ وضمان أن الأفراد والمنظمات يكسرون الروابط مع تنظيم القاعدة؛ بالإضافة إلى ترتيبات المشاركة بالسلطة. وعلاوة على ذلك، للانتقال من الاتصالات المتقطعة والمناقشات غير المكتملة إلى الحوار وأخيراً التفاوض مع قيادة حركة طالبان.

هناك حاجة ملحة لإنشاء موقع لحركة طالبان خارج أفغانستان وباكستان من شأنه أن يسمح بالتفاعل وجهاً لوجه. ولتسهيل ذلك، يجب اتخاذ خطوات لتأمين حرية السفر والسلامة الجسدية للمحاورين من طرف طالبان، بما في ذلك قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشطب مزيد من

شخصيات طالبان من لائحة العقوبات الخاصة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان (قرار الأمم المتحدة رقم 1267). وعلاوة على ذلك، ينبغي نقل السجناء من المتمردين الذين في السجون الباكستانية إلى أفغانستان.

إن تعدد أطراف النزاع في أفغانستان يتطلب من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية التوصل إلى اتفاق حول عناصر التسوية. ولتحقيق ذلك، يتعين على الشركاء الدوليين لأفغانستان الالتزام بعملية السلام ووضع الأسس لتعيين وسيط، بما في ذلك قياس مصالح الأطراف وتحديد المشاركين الفعليين في المحادثات وإعداد جدول أعمال. وفي غضون ذلك، لابد من إعادة ترتيب الجهود العسكرية الدولية لتجنب أي عمل قد يحبط الهدف النهائي من التسوية السلمية.[49]

ويعد دور الدول المجاورة لأفغانستان، وبخاصة باكستان، والقوى الإقليمية الأخرى أمراً أساسياً في التوصل إلى تسوية سلام دائم. وعلى رغم الدعم الإقليمي للسلام والاستقرار في أفغانستان، فإن عملية المصالحة قد علقت في دوامة من التعقيدات السياسية الإقليمية والعالمية. والتحدي الرئيسي هو كيفية التغلب على المصالح الأمنية المتنافسة للجهات الإقليمية الفاعلة دعماً لانخراط إقليمي منسق، حيث ترى الهند وباكستان الاستقرار في أفغانستان في سياق مصالحها الجيوسياسية في المنطقة.

تؤيد باكستان التسوية السلمية التي تمنح إسلام أباد بعض النفوذ السياسي في كابول، وتحدّ من نفوذ الهند في أفغانستان. في حين تعارض الهند التوصل إلى تسوية سياسية مع طالبان من شأنها أن تمنح النفوذ لباكستان

هناك. فقد عانت الهند جراء هجمات إرهابية على أراضيها وعلى أهداف هندية في أفغانستان، ارتكبتها قوات متطرفة تدعمها باكستان. وقد حاول كلا البلدين خلق مناطق نفوذ له في أفغانستان والحفاظ عليها، ما يمكن أن يؤدي إلى حرب بالوكالة إذا فشلت عملية السلام، وإذا ما خلّف انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان فراغاً أمنياً. وهناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية إقليمية تدعمها الولايات المتحدة لإيجاد سبل لثني باكستان والهند عن مواقفهما الصدامية في أفغانستان.

وتنظر إيران من جهتها إلى الوضع في أفغانستان في سياق علاقاتها مع الولايات المتحدة والحفاظ على نفوذ لها في أفغانستان. وكما الهند، فإن إيران تعارض التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان تمنح حركة طالبان السلطة في أجزاء من البلاد على الحدود مع إيران، ما يؤدي إلى فرض التأثير الباكستاني في المنطقة. كما أبدت إيران اعتراضها على شراكة استراتيجية مقبلة طويلة الأمد بين أفغانستان والولايات المتحدة يمكن أن تشمل وجود بقايا من القوات الأمريكية في قواعد أفغانية معينة.

وتدعم القوى الإقليمية الأخرى بما في ذلك الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى التسوية السلمية في أفغانستان، إذا كان ذلك يحقق الاستقرار للبلاد ولا يفسح المجال أمام الجماعات المسلحة للقيام بأي أعمال إرهابية محتملة عابرة للحدود.

وبما أن الحكومة الباكستانية تستغل المتمردين الذين ينعمون بملاذات آمنة في باكستان من أجل مصالحها السياسية الإقليمية، فإنه لابد من تعاون

إسلام أباد في عملية السلام. في هذه الأثناء، تحاول باكستان ممارسة مستوى معين من السيطرة على عملية المصالحة، الأمر الذي قد يصبح عقبة في طريق التسوية السلمية. فهذه التسوية تتطلب مفاوضات تقودها أفغانستان مع حركة طالبان وتدعمها كل من باكستان والولايات المتحدة. وفي الواقع، تم مؤخراً إحراز بعض التقدم في المحادثات الثنائية بين كابول وإسلام أباد تتعلق بالتسوية السلمية. وقد أبدت باكستان دعمها للمجلس الأعلى للسلام وأسست مع أفغانستان لجنة سلام مشتركة (JPC) تحت إشراف كبار القادة من الدولتين. وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة السلام المشتركة في 12 حزيران/ يونيو 2011 في إسلام أباد، ومن المتوقع أن يتم استخدامه وسيلةً أخرى لاتخاذ خطوات عملية نحو المصالحة. وفي بيان مشترك، أعرب البلدان عن دعمهما لإنشاء آلية تتمثل بلجنة مشتركة من مستويين لتسهيل وتشجيع المصالحة والسلام في أفغانستان.[50]

إن الخلافات القائمة بخصوص المخاوف الأمنية الاستراتيجية لأفغانستان وباكستان والولايات المتحدة يجب حلها من خلال حوار سري جوهري بين الأطراف الثلاثة يتجاوز الاجتماعات الثلاثية الرمزية. وينبغي أن تتناول المحادثات قضايا عدم التدخل والسلامة الإقليمية لكل من أفغانستان وباكستان. كما يجب أن توضح الدور الطويل الأمد للولايات المتحدة ووجود القوات الأمريكية في المنطقة. وهذا ضروري لتبديد الشكوك القائمة حول الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. وبالنسبة لأفغانستان، من المهم جداً كسب التزام يمكن إثباته من باكستان للقضاء على قواعد المتمردين في أراضيها.

وفي ظل انحسار العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان إلى أدنى مستوياتها، في أعقاب مقتل أسامة بن لادن في باكستان على يد قوات الكوماندوز الأمريكية، والهجوم الإرهابي على السفارة الأمريكية في كابول من قبل مجموعة أفغانية مسلحة تدعمها باكستان (شبكة حقاني)، من المستبعد حدوث انفراج سريع. لكن باكستان التي تواجه مشكلات أمنية وسياسية وديمغرافية واقتصادية هائلة، لا تستطيع أن تتحمل خسارة المساعدة الأمريكية، ومن المرجح أن تستجيب إسلام أباد للضغوط الأمريكية المتزايدة للتحرك ضد حركة طالبان الباكستانية والأفغانية وغيرها من الجماعات المسلحة التي تستخدم الأراضي الباكستانية لشن هجمات ضد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وقوات حلف الناتو.

وما يمكن أن يغير حسابات باكستان والجهات الإقليمية الأخرى هو مزيج من مستوى معين من الاستقرار في أفغانستان يتحقق عبر عمليات عسكرية، وعملية مصالحة محلية، وإقامة شراكة أمنية أمريكية طويلة الأمد مع أفغانستان تسمح بوجود بقايا من القوات الأمريكية إلى ما بعد عام 2014. ويجري التفاوض على اتفاقية من هذا النمط بين واشنطن وكابول. بالإضافة إلى ذلك، وباستخدام النفوذ الإيجابي والسلبي، يتعين على الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية أن تنظر أيضاً في سبل حل النزاع في حال عدم تعاون باكستان بشكل كامل.

من ناحية أخرى، فقد شكل شبح عدم الاستقرار المحتمل في المنطقة، والذي سببه الوضع المتدهور في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأمريكية زخماً جديداً للتعاون الإقليمي في دعم العملية الانتقالية في أفغانستان. ومع

ذلك، تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية أخذ الحيطة في رهاناتها وسط مستقبل مجهول في أفغانستان. كما أن عدم وضوح الاستراتيجية الأمريكية الطويلة الأجل في المنطقة يغذي هذه الشكوك. ومع أن معظم البلدان في الجوار القريب من أفغانستان لا تؤيد الانسحاب السريع للقوات الأمريكية، فإن لديها تساؤلات حول الغرض من الوجود الأمريكي المتبقي في المنطقة. ويمكن لهذه المخاوف أن تصب في مصلحة دعم التعاون لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، والحفاظ عليه من خلال بناء القدرات المحلية في البلاد.

الاقتصاد

أحرزت أفغانستان خلال العقد الماضي تقدماً ملحوظاً في وضع الأسس لتحقيق الانتعاش في البلاد، ولكن على رغم نموها الاقتصادي الكبير، لايزال الانتعاش فيها هشاً، ولا يمكن أن يستمر من دون مساعدة دولية مطولة. إن تحدي التنمية الاقتصادية في أفغانستان هو تحدٍّ لبناء الدولة، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والأمن والإصلاح السياسي. ويتوقف الانتعاش على إقامة سيادة القانون والحكم الفعال. لذا فإن عدم إحراز تقدم في مجال واحد من شأنه أن يعوق الانتعاش في المجالات الأخرى.

ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2010، جاءت أفغانستان في المرتبة 155 من بين 169 دولة من أعضاء الأمم المتحدة، مما يكشف عن صعوبة شديدة تواجه البلاد في سعيها لإحراز تقدم في رفاهة مواطنيها.[51] ويشير التقرير إلى أن 36٪ من السكان غير قادرين على الحصول على سبل لتلبية

احتياجاتهم المعيشية الأساسية. وهذا يعني أن ما يقدر بنحو تسعة ملايين أفغاني، ممن يعيشون في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء هم من الفقراء. وفي غياب التنمية الاقتصادية المتينة هناك أمل ضئيل جداً لخلق فرص عمل لملايين الشبان الأفغان، وكثير منهم سيلجأ أو يعود مجدداً إلى القتال ما لم يكن هناك مسار بديل أمامهم. وعلاوة على ذلك، فإن تجريم بعض جوانب الاقتصاد يمنع ازدهار القطاعات المشروعة، ويقود البلاد إلى عدم الاستقرار مجدداً.

والتنمية الاقتصادية هي عنصر أساسي من عناصر الأمن والاستقرار المستدامين. لذا فالاستفادة من إمكانيات أفغانستان الاقتصادية وبناء القدرات المحلية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية. وهذا يشمل تعزيز نشاطات المشاريع والاستثمارات الأجنبية وبناء البنية التحتية. وعلى الاستراتيجية الاقتصادية تسخير طاقات الشعب الأفغاني لتحقيق النجاح وفقاً للشروط الأفغانية ومن خلال المؤسسات الأفغانية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار وإعطاء مزيد من الأفغان فرصة للمشاركة في بناء مستقبل بلدهم، وتوفير مسار وطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي.[52]

وعلى المدى القصير، ينبغي اتخاذ تدابير لتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية للانسحاب العسكري. وينطوي سحب القوات الأجنبية على تخفيض اقتصادي سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد والسياسة في أفغانستان. وفي السنوات الخمس الماضية، ساهمت الخدمات بنحو نصف الناتج الاقتصادي في أفغانستان.[53] وعلاوة على ذلك، فإن نحو 90٪ من إجمالي

الإنفاق العام المقدر في أفغانستان خلال السنوات الخمس الماضية، والذي بلغ 54 مليار دولار، قد تم تمويله من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة. وجاءت نسبة 79٪ من الأموال من خارج الميزانية.[54] وفي تقرير صدر مؤخراً، أوصى مجلس الشيوخ الأمريكي اعتماد استراتيجية على مدى عدة سنوات تحدد أهداف وأدوات المساعدة الأمريكية والصلاحيات وآليات المراقبة اللازمة لخفض التواجد العسكري بشكل ناجح، ومباشرة العملية الانتقالية. كما يحث هذا التقرير الجهات المانحة على عدم تنفيذ المشاريع ما لم يكن باستطاعة الأفغان المحافظة عليها.[55]

ويمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الطويلة المدى في أفغانستان من خلال منهجين رئيسيين: الاستفادة من الإمكانيات والموارد الوطنية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

فالاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة والإمكانيات الزراعية لأفغانستان أمر ضروري لبناء قاعدة اقتصادية مستدامة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن قيمة الاحتياطيات غير المستغلة من المعادن والغاز والطاقة الكهرمائية في أفغانستان تبلغ تريليون دولار.[56] بينما قدرت وزارة المناجم والصناعة الأفغانية أن هذا المبلغ يصل إلى ثلاثة تريليونات دولار.[57] وكان الاقتصاد الزراعي في أفغانستان يمثل الدعامة الأساسية لاقتصاد البلاد قبل تدميره بشكل كبير خلال الحرب، واستفحال الإنتاج غير المشروع للمخدرات. ويتطلب تطوير القطاعين استثماراً في الموارد البشرية لمواءمة التعليم الحالي ومبادرات التدريب على اكتساب المهارات مع احتياجات السوق المتوقعة من الوظائف.

كما يجب تطوير تدابير مالية لتشجيع الاستثمار الخاص، بما في ذلك الأدوات المالية مثل السندات وضمانات المخاطر والتأمين لتعزيز الاستثمار الخاص والتخفيف من العبء على المساعدات الأجنبية في تغطية تكاليف التطوير. ويعد تعزيز شبكة البنية التحتية أمراً ضرورياً سواء للنشاطات الاقتصادية المحلية أو لدعم مفهوم الجسر البري الذي تنادي به الحكومة الأفغانية، لتربط نفسها مع المنطقة المجاورة وعلى نطاق أوسع من خلال تعزيز فرص تحولها إلى مركز إقليمي.

وعلى مدى العامين الماضيين قدمت حكومة الولايات المتحدة استراتيجيتين اقتصاديتين ممكنتين لدعم الاستفادة من الموارد الوطنية في أفغانستان. تركز الأولى على الزراعة، التي يشتغل فيها 80٪ من السكان (ولكن القطاع الزراعي ساهم العام الماضي بنسبة 7.3٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي).[58] وإنتاج هذا القطاع متقلب لأن الأراضي الصالحة للزراعة ومعظم نظُم الري في أفغانستان تعتمد اعتماداً كبيراً على الأمطار الموسمية والثلوج. كما تعد الجهود الرامية إلى بناء الاقتصاد الريفي وسيلة لثني المزارعين الأفغان عن زراعة خشخاش الأفيون. فعلى مدى العامين الماضيين حولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مزيداً من موارد الدعم إلى الزراعة. أما الاستراتيجية الثانية فتركز على استغلال الثروة المعدنية في أفغانستان التي ساهمت بنسبة 0.11٪ فقط من نمو الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.[59] ويحتاج كل من هذين النهجين إلى وقت، كما يتطلب شبكة نقل داعمة وأسواقاً واستثمارات رأسمالية.

والمجال الثاني للتنمية الاقتصادية هو التكامل الإقليمي في أفغانستان. فمع أن موقعها الحبيس المحاط باليابسة يعد جانباً سلبياً، فإنها استغلت في السابق هذا الموقع الجغرافي. ولطالما شكلت أفغانستان التي لها تاريخ بوصفها دولة تجارية تتمتع بقطاع خاص قوي، جسراً للعبور والتجارة بين المناطق الجغرافية الثلاث الرئيسية: آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط. كما أن إقامة العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الأقاليم يمكن أن يؤدي إلى إحياء دور أفغانستان التاريخي، مما يساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وهناك عديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية، سواء الجارية أو المكتملة، التي من شأنها أن تسهل التكامل الإقليمي في أفغانستان، والمعروفة باسم مبادرة طريق الحرير الجديد التي تحظى بدعم قوي من قبل الحكومة الأمريكية.

وتعمل أوزبكستان، بتمويل من البنك الآسيوي للتنمية، على توسيع نطاق نظام السكك الحديدية لديها ليصل إلى مدينة مزار شريف، كما أنها ترسل الكهرباء إلى كابول منذ مدة. وقد فتحت طاجيكستان المجاورة، بمساعدة من الصين وإيران، طريقاً عبر منطقة بامير الجبلية من الصين إلى الجسر الجديد الذي بنته الولايات المتحدة على نهر آمو ليصل إلى أفغانستان، كما تعتزم طاجيكستان تمديد خط للسكك الحديدية من دوشانبي إلى أفغانستان باستخدام أموالها. وتقوم باكستان والصين بإعادة بناء الطريق الرئيسي بين الشمال والجنوب عبر باكستان يوفر لأفغانستان حلقة وصل رئيسية عبر ممر خيبر إلى الصين وبحر العرب. وعلى الطرف الجنوبي من الطريق في جوادر شيدت الصين وباكستان ميناءً جديداً من شأنه أن يوفر

الرابط البحري الأكثر كفاءة بين آسيا الوسطى وأفغانستان والاقتصادات الناشئة في جنوبي شرق آسيا.

وتأمل الصين أيضاً تعزيز منافذ أفغانستان إلى الشرق بسكة حديدية عبر ممر خيبر يتم ربطها لاحقاً مع الخطوط الشرقية والغربية عبر باكستان. وفي الوقت نفسه تقوم إيران بتمديد شبكات سككها الحديدية وطرقها السريعة إلى هرات التي تعد المدينة الرئيسية في غرب أفغانستان. كما تقوم طهران ببناء ميناء جديد في شاباهار ينافس جوادر. وقد ساعدت الهند على بناء طريق لربط شاباهار بالطريق الدائري في أفغانستان. كما أن تركمانستان الغنية بالغاز وجارة أفغانستان من الشمال الغربي، قامت ببناء ميناء جديد على بحر قزوين في مدينة تركمان باشي من شأنه أن ينقل البضائع من أفغانستان والشرق إلى أذربيجان ثم البحر الأسود وأوربا. وعلاوة على ذلك، وقعت تركمانستان في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2010، اتفاقاً مع أفغانستان وباكستان والهند لبناء خط أنابيب للغاز لتوصيل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى شمالي غرب الهند المتعطشة للطاقة وإلى باكستان أيضاً.[60]

وينبغي السعي للتكامل الاقتصادي من خلال التعاون مع الدول المجاورة لأفغانستان، لوضع إطار للأمن الإقليمي والبنية التحتية الاقتصادية. ويقدم مفهوم طريق الحرير الجديد رؤية مقنعة احتضنها قادة المنطقة بالفعل، بما في ذلك حكومة أفغانستان، ويمكن لهذا المفهوم أن يحشد طاقات المواطنين وولاءهم. ويحدد هذا المفهوم مجموعة من الروابط والصلات للتجارة والنقل والطاقة والمياه وغيرها من النشاطات الاقتصادية

التي تقدم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجميع، وقد يكون لها تأثير كبير في توفير فرص العمل وتوليد الإيرادات، وفي نفس الوقت خلق الحوافز للتعاون عبر الحدود. وقد دخل هذا المفهوم حيز التنفيذ منذ عام 2002، وهناك بالفعل عدة مشاريع كبيرة قيد الإنجاز للدفع في هذا الاتجاه، وبخاصة تحت قيادة البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية.

إلا أن هذا التعاون العابر للحدود الوطنية يتأثر بالظروف الجيوسياسية، حيث إن منافع وتكاليف التعاون ليست هي ذاتها بالنسبة لجميع البلدان. ويعد إيجاد قاسم مشترك، كبناء طرق النقل بين بلدان المنطقة، نقطة البداية. ومع أن التكامل الإقليمي يصب في مصلحة كافة الأطراف الفاعلة، إلا أنه ينبغي ألا نتوقع حدوثه بسرعة، بل من المرجح أكثر أن يحدث عبر تنمية تدريجية. لذا يجب توجيه الجهود نحو الانتقال تدريجياً من المشاريع الثنائية الفردية إلى صفقات أكثر تعقيداً ومتعددة الأطراف.

الخاتمة

نظراً لتشعب القضايا المحلية والإقليمية والعالمية المتأصلة والمحيطة بالنزاع الأفغاني، من المتوقع أن يكون انتقال أفغانستان إلى غايتها النهائية السلمية، عملية طويلة ومعقدة ومتعددة الأوجه. ومع ذلك، فقد خلق شبح عدم الاستقرار المستمر بالتأزم في المنطقة، والناجم عن استمرار انعدام الأمن في أفغانستان، دوافع على الصعيدين المحلي والدولي لاتباع استراتيجية أكثر شمولاً واتساقاً لإنهاء الصراع.

وفي حين أن أطراف الصراع الأفغاني المختلفة ترى الحل عبر منظور أمنها ومصالحها الجيوسياسية، ليس باستطاعة أي من هذه الأطراف تحقيق الفوز من دون استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن تكون قادرة على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة إذا ما استمرت أفغانستان بالتخبط في دوامة عدم الاستقرار التي تشتد يوماً بعد يوم. وهذا يتطلب ظهور رؤية مشتركة للغاية النهائية السلمية في أفغانستان، وبناء القدرات المحلية لتحقيق هذا الهدف، فالرؤية المشتركة للغاية النهائية في أفغانستان بحلول عام 2014 وما بعده، يجب أن ترى هذا البلد دولةً تنعم بمزيد من الاستقرار والاكتفاء الذاتي، ولا تؤوي الجماعات الإرهابية، وتكون قادرة على الاستمرار في ظل انخفاض الوجود العسكري الدولي والمساعدات الخارجية. لذا، يجب على التحالف بقيادة الولايات المتحدة تركيز جهوده على المساعدة في إنشاء حكومة شرعية قابلة للحياة في أفغانستان تكسب ثقة الشعب ودعمه.

والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون استجابة شاملة تتوافر لها الموارد كاملة وتتمتع بالمرونة مع جدول زمني واقعي. فالاستجابة المرنة لمواجهة التحديات الأمنية في أفغانستان وتشكيل البيئة الاستراتيجية للانتقال المستدام إلى السلام، تتطلب اتباع نهج متكامل يجمع الاستراتيجية العسكرية مع الاستراتيجيات السياسية والتنموية. ولا ينبغي اعتبار استراتيجية التفاوض السياسية نهجاً بديلاً، بل يجب النظر إليها على أنها جهد مكمل ومتمم. والاستراتيجية السياسية لا تعني التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان، ولكن يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع وعوامل

انعدام الأمن لتشمل بنية الدولة والحكم والتنمية الاقتصادية التي تسهم في تحقيق السلام المستدام.

ويتوقف نجاح المرحلة الانتقالية على التقدم الذي يتم إحرازه في تحقيق المصالحة وإعادة إدماج المتمردين. ويجب أن تترافق الترتيبات الأمنية لهذه العملية مع محادثات السلام. وفي هذا السياق، يجب أن تلعب الاستراتيجية العسكرية دوراً مسانداً في إتاحة المجال للسعي الفعال لتنفيذ الاستراتيجية السياسية. ويجب أن يكون الخفض التدريجي للقوات الأمريكية متوازناً مع نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية مع اكتسابها بالتدريج قدرة إضافية على القيام بهذه المهمة. ويجب أن تكون وتيرة خفض القوات الأمريكية في أفغانستان "حسب الظروف". فالانسحاب السريع سيخلق فراغاً أمنياً، ويقلل فرص جذب المتمردين نحو تسوية سياسية يتم التوصل لها عبر التفاوض.

هناك مخاطر حقيقية من أن عملية السلام قد لا تنجح في عام 2014، إما نتيجة لعدم اهتمام طالبان وإما لعدم التزام الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية بعملية السلام. إذا ثبت أن هذه هي الحال، يجب أن تتوقع الاستراتيجية وجوداً دولياً أكثف ولوقت أطول إلى أن تتمكن قوات الأمن الأفغانية من السيطرة على الوضع العسكري. وفي الوقت نفسه، على الحكومة الأفغانية أن تركز على إعادة الإدماج المحلي القائم على كسب تأييد السكان.

وأخيراً يجب التأكيد على تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، ومعالجة المظالم الأساسية التي تؤجج التمرد. في الواقع، يتطلب إصلاح

الحكومة سلسلة من التدابير التصحيحية على المدى القريب والبعيد، بما في ذلك تحسين العلاقة بين المركز والأطراف؛ وإنشاء الضوابط والموازين على السلطة التنفيذية؛ وتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات؛ وفرض سيادة القانون؛ ومحاربة الفساد.

الهوامش

1. تشمل هذه المناطق مقاطعات باميان وبانجشير ومعظم كابول ومـدن هـرات ومـزار شريف ومهترلام ولاشكارغا. وفي المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية والتي ستكتمل قبل نهاية عام 2011 سيتم تسليم سبع ولايـات وبعـض المنـاطق في 10 مقاطعـات إلى القوات الأفغانية. وتشمل هذه الولايات: بدخشان، بادغيس، بلخ، دايكندي، غزني، غور، هلمنـد، هـيرات، كـابول، لغـمان، نانغارهـار، نيمـروز، بـاروان، سـامانجان، ساريبول، تاخار، وارداك.

2. انظر:

"Obama's Address on the War in Afghanistan" (US Military Academy, West Point, NY, December 1, 2009), transcript published in *New York Times* (http://www.nytimes.com/2009/12/02/world/asia/02prexy.text.html#).

3. انظر:

Ibid.

4. انظر:

NATO/ISAF, "Afghanistan: The London Conference," communiqué, January 28, 2010 (http://www.isaf.nato.int/images/stories/File/factsheets/Documents_Communique%20of%20London%20Conference%20on%20Afghanistan.pdf).

5. انظر:

"A Renewed Commitment by the Afghan Government to the Afghan People; A Renewed Commitment by the International Community to Afghanistan," Kabul Conference communiqué, Kabul, July 20, 2010.

6. انظر:

"Declaration of the Istanbul Process on Regional Security and Cooperation for a Secure and Stable Afghanistan," Essential Documents, Council on Foreign Relations (CFR), November 2, 2011 (http://www.cfr.org/afghanistan/declaration-istanbul-process-regional-security-cooperation-secure-stable-afghanistan/p26434).

7. كانت الدول التي حضرت الاجتماع هي: أفغانستان وباكستان وإيران والصين وطاجيكستان وتركمانستان وكازاخستان وروسيا والهند وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

8. انظر:

"The International Afghanistan Conference in Bonn: 5 December 2011; Afghanistan and the International Community: From Transition to the Transformation Decade; Conference Conclusion" (http://www.eeas.europa.eu/afghanistan/docs/2011_11_conclusions_bonn_en.pdf).

9. انظر:

Hillary Clinton, "Remarks at the Launch of the Asia Society's Series of Richard C. Holbrooke Memorial Addresses," US State Department, February 18, 2011 (http://www.state.gov/secretary/rm/2011/02/156815.htm).

10. انظر:

Author's interviews with senior Afghan leaders, Kabul, October 2011.

11. انظر:

Elders from Kandahar and Helmand provinces, in discussion with the author.

12. انظر:

NATO/ISAF, op. cit.

13. انظر:

US Department of Defense, "Report on Progress toward Security and Stability in Afghanistan" (Washington DC, October 2011), p. 7.

14. انظر:

United Nations Development Program (UNDP), "Afghanistan National Development Strategy 2008–2013" (http://www.undp.org.af/publications/KeyDocuments/ANDS_Full_Eng.pdf), p. i.

15. انظر:

Missy Ryan and Andrew Quinn, "US can Fight, Talk its Way to Ending Afghan War: Clinton," Reuters, Washington, October 27, 2011 (http://www.reuters.com/article/2011/10/27/us-usa-afghanistan-clinton-idUSTRE79Q77Y20111027).

16. تم تطوير تقويم البرامج ومراجعة التقنيات لصالح مكتب المشاريع الخاصة التابع للبحرية الأمريكية في عام 1957، وكان الهدف الأساسي منه تبسيط عملية التخطيط والجدولة الزمنية للمشاريع الكبيرة والمعقدة. حيث كان قادراً على معالجة الجوانب الغامضة عبر إتاحة جدولة المشروع من دون معرفة دقيقة بتفاصيل ومدة كل النشاطات.

17. انظر:

Ben Connable and Martin C. Libicki, "How Insurgencies End," RAND Corporation 2010, pp. 151–156.

18. انظر:

"Obama's Address ...", op. cit.

19. انظر:

Robert Burns and Matthew Lee, "Mullen sees Risk in Obama's Afghanistan Withdrawal," *Associated Press*, June 24, 2011.

20. انظر:

"Brussels, France to pull 100s of Troops from Afghanistan," Agence France-Presse (AFP), June 24, 2011.

21. انظر:

"Europe Gives Mixed Response to US Afghan Pull Out Plan," Duetsch-Presse-Agentur, June 23, 2011.

22. انظر:

Alissa J. Rubin and Taimoor Shah, "Karzai Welcomes Withdrawal, but Many Afghans Are Wary," *The New York Times*, June 24, 2011.

23. انظر:

Alex Rodriguez, "Afghans fear US Drawdown will allow Taliban to Regroup," *Los Angeles Times*, June 24, 2011.

24. انظر:

John Wendle, "Afghans React to Obama: 10,000? Why So Much So Fast?" *Time Magazine*, June 23, 2011 (http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2079507,00.html#ixzz1QDb3PkMl).

25. انظر:

"A Force in Fragments: Reconstructing the Afghan National Army," International Crisis Group Report, Asia Report No. 190, May 12, 2010.

26. انظر:

US Department of Defense, op. cit.; also author's interview with the head of NATO Training Mission in Afghanistan (NTM-A), Lieutenant General Caldwell, Kabul, April 2011.

27. انظر:

NATO Training Mission in Afghanistan (NTM-A), "Year in Review November 2009-November 2010," pp. 7–8; and US Department of Defense, op. cit., p. 13.

28. انظر:

Jonathan Owen, "A Decade on, Afghanistan lacks Police Force worthy of Name." *New Zealand Herald*, June 14, 2011 (http://www.nzherald.co.nz/world/news/article.cfm?c_id=2&objectid=10732030).

29. انظر:

NATO Training Mission in Afghanistan (NTM-A), "Year in Review, November 2009 – November 2010," pp. 4–5.

30. انظر:

US Department of Defense, op. cit., pp. 43–45.

31. انظر:

US Department of Defense, "Report on Progress Toward Security and Stability in Afghanistan and United States Plan for Sustaining the Afghanistan National Security Forces," April 2011, pp. 14–17 (http://www.defense.gov/news/1230_1231Report.pdf).

32. انظر:

Author's interview with Afghan government officials in charge of transition and police reform, Kabul, May 2011.

33. انظر:

"Sustainability: Hidden Costs Risk New Waste," Commission on Wartime Contracting in Iraq and Afghanistan Special Report, June 3, 2011, p.3.

34. انظر:

"Conscription in the Afghan Army: Compulsory Service versus an All-Volunteer Force," Center of Naval Analysis (CNA), April 2011, p. 31–36.

35. انظر:

Ben Connable and Martin C. Libicki, op. cit., p. 153.

36. انظر:

Viewed in a broader context, "structural legitimacy" is what Max Weber labeled as "rational–legal authority," only obtainable when rules, supported by institutions to enforce them, underpin popular acceptance of government. See: Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York, NY: Oxford University Press, 1947), pp. 130–32, cited in James Bill and Robert Springborg, *Politics in the Middle East* (New York, NY: Harper Collins Publishers, 1990), p. 38.

37. انظر:

Greg Jaffe, "Abiding some Afghan Graft, "*Washington Post*, September 4, 2010.

38. انظر:

"A Renewed Commitment by the Afghan Government …," op cit.

39. انظر:

Oliver Lough, "Practicing Democracy in Afghanistan Key Findings on Perceptions, Parliament and Elections," Afghanistan Research and Evaluation Unit Policy Note Series, May 2011 (http://www.areu.org.af/Uploads/EditionPdfs/1112EPracticing%20Democracy%20in%20Afghanistan%20PN%20June%202011.pdf).

40. انظر:

Authors' interviews with election commission officials and election observers, Kabul, September 2010.

41. انظر:

Ahmed Rashid, "The Truth behind America's Taliban Talks," *Financial Times,* June 29, 2011.

42. انظر:

"Full Speech: Obama on Afghanistan Troop Withdrawal (Transcript)," *ABC News*, June 22, 2011(http://abcnews.go.com/Politics/transcript-obama-afghanistan-troop-withdrawal-full-speech/story?id=13906420).

43. انظر:

Tahrik-e Taliban-e Pakistan which means the Pakistani Taliban Movement.

44. انظر:

"A Renewed Commitment by the Afghan Government...," op. cit.

45. انظر:

Islamic Republic of Afghanistan, Office of the President, "The Resolution Adopted at the Conclusion of the National Consultative Peace Jirga," Loya Jirga Tent, Kabul, June 2–4, 2010(http://president.gov.af/Contents/88/Documents/1834/resolution_English.htm).

46. انظر:

Author's interview with Minister Massoum Stanakzai, head of the Joint Secretariat of High Peace Council (HPC), Kabul, May 2011.

47. انظر:

Author's interviews with HPC officials and civil society personalities, Kabul, May 2011.

48. انظر:

Hamish Nixon, "Achieving Durable Peace: Afghan Perspectives on a Peace Process," United States Institute of Peace, June 2011, p. 2,

49. انظر:

Minna Jarvenpaa, "Making Peace in Afghanistan: The Missing Political Strategy," United States Institute of Peace, 2011, pp. 9–10.

50. انظر:

Afghanistan Ministry of Foreign Affairs, "Islamabad Declaration on Realizing the Common Vision of Shared Development, Prosperity and Peace between Afghanistan and Pakistan" (http://www.mfa.gov.af/detail.asp?Lang=e&Cat=1&ContID=1176).

51. انظر:

"Afghanistan, Human Development Report 2011," Centre for Policy and Human Development, Kabul University, pp. 2–3, 30–31 (http://www.cphd.af).

52. انظر:

Nathaniel Fick and Clare Lockhart, "The Economic Imperative: Stabilizing Afghanistan through Economic Growth," Center for New American Security, April 2010, pp. 3–6.

53. انظر:

The World Bank, "Afghanistan Economic Update," May 2011, p. 2.

54. انظر:

United States Government Accountability Office, "Afghanistan's Donor Dependence," GAO-11-948R, Washington DC, September 2011, p. 3.

55. انظر:

"Evaluating US Foreign Assistance to Afghanistan," a Majority Staff Report prepared for the use of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 112th Congress, First Session, June 8, 2011 (http://www.gpoaccess.gov/congress/index.html).

56. انظر:

James Risen, "US Identifies Vast Mineral Riches in Afghanistan," The *New York Times*, June 13, 2010 (http://www.nytimes.com/2010/06/14/world/asia/14minerals.html).

57. انظر:

Author's interviews with several high-ranking officials of the Afghan government, Kabul, April and May 2011.

58. انظر:

The World Bank, op. cit., p. 2.

59. انظر:

Ibid.

60. انظر:

S. Frederick Starr, "Afghanistan Beyond the Fog of Nation Building: Giving Economic Strategy a Chance," Central Asia–Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, January 2011, pp. 8–12.

المصادر

"A Force in Fragments: Reconstructing the Afghan National Army." International Crisis Group, Asia Report No. 190, May 12, 2010.

"A Renewed Commitment by the Afghan Government to the Afghan People; A Renewed Commitment by the International Community to Afghanistan." Kabul Conference communiqué, July 20, 2010.

"Afghanistan, Human Development Report 2011." Centre for Policy and Human Development, Kabul University (http://www.cphd.af).

"Brussels, France to pull 100s of Troops from Afghanistan." Agence France-Presse (AFP), June 24, 2011.

"Declaration of the Istanbul Process on Regional Security and Cooperation for a Secure and Stable Afghanistan." Essential Documents, Council on Foreign Relations (CFR), November 2, 2011 (http://www.cfr.org/afghanistan/declaration-istanbul-process-regional-security-cooperation-secure-stable-afghanistan/p26434).

"Europe Gives Mixed Response to US Afghan Pull Out Plan." Duetsch-Presse-Agentur, June 23, 2011.

"Evaluating US Foreign Assistance to Afghanistan." Majority Staff Report prepared for the use of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 112th Congress, First Session, June 8, 2011 (http://www.gpoaccess.gov/congress/index.html).

"Full Speech: Obama on Afghanistan Troop Withdrawal (Transcript)." ABC News, June 22, 2011(http://abcnews.go.com/Politics/transcript-obama-afghanistan-troop-withdrawal-full-speech/story?id=13906420).

"Obama's Address on the War in Afghanistan" (US Military Academy, West Point, December 1, 2009). *New York Times* December 2, 2009 (http://www.nytimes.com/2009/12/02/world/asia/02prexy.text.html).

"Sustainability: Hidden Costs Risk New Waste." Commission on Wartime Contracting in Iraq and Afghanistan, June 3, 2011.

"The International Afghanistan Conference in Bonn: 5 December 2011; Afghanistan and the International Community: From Transition to the Transformation Decade; Conference Conclusion" (http://www.eeas.europa.eu/afghanistan/docs/2011_11_conclusions_bonn_en.pdf).

Afghanistan Ministry of Foreign Affairs. "Islamabad Declaration on Realizing the Common Vision of Shared Development, Prosperity and Peace between Afghanistan and Pakistan" (http://www.mfa.gov.af/detail.asp?Lang=e&Cat=1&ContID=1176).

Bill, James, and Robert Springborg. *Politics in the Middle East* (New York, NY: Harper Collins Publishers, 1990).

Burns, Robert, and Matthew Lee. "Mullen sees Risk in Obama's Afghanistan Withdrawal," *Associated Press,* June 24, 2011.

Clinton, Hilary. "Remarks at the Launch of the Asia Society's Series of Richard C. Holbrooke Memorial Addresses." US State Department, February 18, 2011 (http://www.state.gov/secretary/rm/2011/02/156815.htm).

Connable, Ben, and Martin C. Libicki. "How Insurgencies End," RAND Corporation, 2010.

Fick, Nathaniel, and Clare Lockhart. "The Economic Imperative: Stabilizing Afghanistan Through Economic Growth." Center for New American Security, April 2010.

Islamic Republic of Afghanistan, Office of the President. "The Resolution Adopted at the Conclusion of the National Consultative Peace Jirga." Loya Jirga Tent, Kabul, June 2–4, 2010 (http://president.gov.af/Contents/88/Documents/1834/resolution_English.htm).

Jaffe, Greg. “Abiding some Afghan Graft.” *Washington Post*, September 4, 2010.

Risen, James. “US Identifies Vast Mineral Riches in Afghanistan.” *New York Times*, June 13, 2010 (http://www.nytimes.com/2010/06/14/world/asia/14minerals.html).

Jarvenpaa, Minna. “Making Peace in Afghanistan: The Missing Political Strategy.” Unites States Institute of Peace, 2011, pp. 9–10.

Lough, Oliver. “Practicing Democracy in Afghanistan: Key Findings on Perceptions, Parliament and Elections.” Afghanistan Research and Evaluation Unit Policy Note Series, May 2011 (http://www.areu.org.af/Uploads/EditionPdfs/1112EPracticing%20Democracy%20in%20Afghanistan%20PN%20June%202011.pdf).

NATO Training Mission in Afghanistan (NTM-A). “Year in Review November 2009–November 2010.”

NATO/ISAF. “Afghanistan: The London Conference.” Communiqué, January 28, 2010 (http://www.isaf.nato.int/images/stories/File/factsheets/Documents_Communique%20of%20London%20Conference%20on%20Afghanistan.pdf).

Nixon, Hamish. “Achieving Durable Peace: Afghan Perspectives on a Peace Process.” United States Institute of Peace, June 2011, p. 2,

Owen, Jonathan. “A Decade on, Afghanistan lacks Police Force worthy of Name.” *New Zealand Herald*, June 14, 2011 (http://www.nzherald.co.nz/world/news/article.cfm?c_id=2&objectid=10732030).

Rashid, Ahmed. “The Truth behind America’s Taliban Talks.” *Financial Times* A List, June 29, 2011.

Rodriguez, Alex. “Afghans Fear US Drawdown will allow Taliban to Regroup.” *Los Angeles Times*, June 24, 2011.

Rubin, Alissa J., and Taimoor Shah. "Karzai Welcomes Withdrawal, but Many Afghans Are Wary." *New York Times*, June 24, 2011.

Ryan, Missy, and Andrew Quinn. "US can Fight, Talk its Way to Ending Afghan War: Clinton." *Reuters*, Washington, October 27, 2011 (http://www.reuters.com/article/2011/10/27/us-usa-afghanistan-clinton-idUSTRE79Q77Y20111027).

Starr, S. Frederick. "Afghanistan Beyond the Fog of Nation Building: Giving Economic Strategy a Chance." Central Asia–Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, January 2011.

United Nations Development Program (UNDP). "Afghanistan National Development Strategy 2008–2013" (http://www.undp.org.af/publications/KeyDocuments/ANDS_Full_Eng.pdf).

US Government Accountability Office (GAO) "Afghanistan's Donor Dependence." GAO-11-948R, Washington DC, September 2011.

US Department of Defense. "Report on Progress Toward Security and Stability in Afghanistan" (Washington DC, October 2011).

US Department of Defense. "Report on Progress Toward Security and Stability in Afghanistan and Unites States Plan for Sustaining the Afghanistan National Security Forces," April 2011 (http://www.defense.gov/news/1230_1231Report.pdf).

Wendle, John. "Afghans React to Obama: 10,000? Why So Much So Fast?" *Time Magazine*, June 23, 2011 (http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2079507,00.html#ixzz1QDb3PkMl).

World Bank. "Afghanistan Economic Update," May 2011.

نبذة عن المحاضر

شغل علي أحمد جلالي سابقاً منصب وزير للداخلية في أفغانستان (كانون الثاني/ يناير 2003 -أيلول/ سبتمبر 2005)، وهو يشغل في الوقت الراهن منصب أستاذ متميز في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية في العاصمة الأمريكية واشنطن. وتشمل مجالات اهتمامه إعادة الإعمار والاستقرار وعمليات حفظ السلام في أفغانستان، والقضايا السياسية والأمنية الإقليمية التي تؤثر في أفغانستان، وآسيا الوسطى والجنوبية.

وعندما كان جلالي وزيراً للداخلية في أفغانستان، أنشأ ودرّب قوة تتكون من 50,000 فرد من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية، و12,000 فرد من شرطة الحدود للعمل بفاعلية في مكافحة المخدرات والإرهاب، والتحري الجنائي. وقد قاد بنجاح عمليات في كل أرجاء البلاد لحماية المجلس الدستوري التاريخي (اللوياجيرغا) في عام 2003، وحركة تسجيل المقترعين في كل البلاد والانتخابات الرئاسية التحولية في عام 2004، والانتخابات البرلمانية في عام 2005.

وقبل أن يتبوأ منصبه الوزاري في كابول، عمل مديراً لمبادرة شبكة الإذاعة الوطنية في أفغانستان، ورئيساً للخدمات الإذاعية بلغة الباشتو واللغة الفارسية في إذاعة صوت أمريكا في واشنطن. ويتمتع علي جلالي المحلل العسكري والسياسي الذي يتحدث عدة لغات بخبرات واسعة في الكتابة الأكاديمية والإدارية والصحفية.

وخلال عمل الدكتور جلالي في صوت أمريكا في المدة 1982-2003، أدار حلقات بث بلغة الباشتو، ولغة داري، واللغة الفارسية كانت موجهة إلى أفغانستان، وإيران، وآسيا الوسطى. وبصفته صحافياً قام بتغطية الحرب في

أفغانستان (1982-1993) والنزاعات المستمرة في الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى (1993-2000). وسافر كثيراً في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقاً، وكتب مئات التقارير التحليلية لإذاعة صوت أمريكا عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وبصفته ضابطاً في الجيش الأفغاني، عمل مخططاً عسكرياً رفيع المستوى مع المقاومة الأفغانية عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان. وكان قد تخرج في كليات القيادة العليا والأركان في أفغانستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ألّف علي جلالي، الذي نشر بثلاث لغات (الإنجليزية، والباشتو، وداري/ فارسي) كثيراً من الكتب والمقالات عن قضايا سياسية، وعسكرية، وأمنية في أفغانستان، وإيران، وآسيا الوسطى، بما في ذلك موضوعات تتعلق بالحركات الإسلامية في المنطقة. وقد نُشرت أعماله في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأفغانستان، وباكستان، وإيران.

عمل علي جلالي بالتدريس في مؤسسات التعليم العالي في أفغانستان، والولايات المتحدة الأمريكية، وقدم كثيراً من المحاضرات في عديد من المؤسسات في الولايات المتحدة، وأوربا، وجنوب آسيا بما في ذلك جامعة الدفاع الوطني الأمريكية، وكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي، والكلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا، وكلية القيادة والأركان العامة، وكلية الأركان في الجيش البريطاني، فضلاً عن كثير من المؤسسات البحثية الأمريكية والأوربية.

صـدر من سلسلـة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي:
التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك برويست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو

149. التحديات والتحولات في العالم العربي

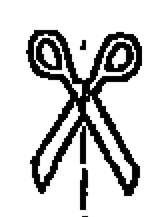
د. عبدالحق عزوزي

150. قراءة في الوضع الأمني في باكستان

سيد أطهر علي

151. أفغانستان: تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسـم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينـة: ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هـاتف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

